مصطلح "يسرق الحديث" عند الإمام ابن حبان في كتابه" المجروحين" "دراسة مقارنة".

إعداد/ د. صباح ثابت الأمير محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد – بقسم الدراسات الإسلامية –كلية الآداب بقنا –جامعة جنوب الوادي.

أستاذ الحديث وعلومه المشارك – قسم السنة وعلومها– كلية الشريعة وأصول الدين – جامعة الملك خالد.

الملخص:

درست في هذا البحث مصطلح "يسرق الحديث" عند الإمام ابن حبان في كتابه "المجروحين" دراسة مقارنة، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي، والتحليلي من خلال حصر الرواة الذين قال فيهم ابن حبان "يسرق الحديث" ومقارنة ذلك بأقوال النقاد، وتحليلها، ثم توصلت إلى حكم واضح فيه بعد الدراسة النقدية لكل راوٍ، والذين بلغ عددهم أربعة عشر راويًا، وقد تبين أن الإمام ابن حبان يطلق هذا المصطلح على الرواة المرجح تضعيفهم من قِبل النقاد مع اختلاف المصطلحات الواردة من كل إمام في حق هذا الراوي، ولكن بالاستقراء نجد أنهم اتفقوا على الطعن في عدالته ومنهم من وافق ابن حبان في اتهامه للرواي، ولكن نجد ابن حبان عندما كان يتهم الراوي بسرقة الحديث كان يفسر سبب اتهامه له، وقد قسمته لصور في السرقة كما وضحها ابن حبان عند ترجمته وجرحه للراوي.

وختمت البحث بأهم النتائج التي منها: أن الإمام ابن حبان يُعد من المعتدلين في جرح الرواة؛ وذلك من خلال استقراء رأي العلماء في الرواة الذين قال فيهم ابن حبان" يسرق الحديث" فلم أجد أحدًا من العلماء المعتبرين عدَلهم، بل أجمع العلماء على طعنهم في عدالتهم، سواء بنفس مصطلح ابن حبان أو غيره من المصطلحات التي تؤيده في الطعن ورد روايته.

Abstract

In this research, I studied the term "steals the hadith" in Imam Ibn Hibban's book "Al-Majruhin" in a comparative study.

I followed the inductive and analytical approach by listing the narrators about whom Ibn Hibban said "steals the hadith" and comparing that with the critics' statements and analyzing them, then I reached a clear ruling on it after a comparative study of each narrator, whose number reached seventeen narrators.

It became clear that Imam Ibn Hibban applies this term to the narrators who are unanimously agreed upon to be weak by the critics with the difference in the terms mentioned by each Imam regarding the narrator, but by induction we find that they agreed to challenge his justice, and some of them accused him of stealing the hadith as Ibn Hibban did, but we find that in most of the narrators who he accused of stealing the hadith he explained the reason for that, and I divided it into images in theft as Ibn Hibban explained when he translated and criticized the narrator narrator.

I concluded the research with the most important results, including: Imam Ibn Hibban is considered one of the moderates in criticizing the narrators; This is done by examining the opinion of scholars regarding the narrators about whom Ibn Hibban said, “He steals hadith.” I did not find among the narrators to whom this term was applied any of the respected scholars who were considered just. Rather, the scholars agreed to cast aspersions on his justice, whether by the same term used by Ibn Hibban or other terms that support him in casting aspersions and rejecting his narration.

المقدمة

الحمد لله المتفضل على خلقه بكثرة الأفضالِ والنِعَم، وأشهدُ أن لا إله اللهُ وحدَه لا شريكَ له المتفردُ بالبقاء والقِدم، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسولُه صاحبُ اللواءِ والعطاء الخضم، صلى الله عليه وعلى آلة أُولى الفضائل والحِكم، وسلم تسليمًا كثيرًا، **أمَا بعدُ:**

فلما كانت ألفاظ الجرح والتعديل هي الأداة التعبيرية لحال كل راوٍ جرحًا وتعديلًا، ومن ثم قبولًا وردًا، وكان هذا متوقفًا على فهمها على مراد أصحابها أولًا، ومقارنتها بأقوال غيرهم من النقاد للوصول إلى حقيقتها وحملها على ما يخدم هذا العلم المبارك بوسطية واعتدال، رأيت الاهتمام ببعض الألفاظ المتجاذبة عند علماء الجرح والتعديل، من خلال إفرادها ببحث مستقل، ومن تلك الألفاظ التي رأيت إفرادها بدراسة مستقلة، قول الإمام ابن حبان– رحمه الله تعالى– في الراوي "**يسرق الحديث**" سائلة الله تعالى العون والتوفيق والسداد في الوصول إلى مراد الإمام منه؛ لتطبيقه على الرواة المشتغلين بهذا العلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١) كون المصطلح ورد من الإمام ابن حبان – رحمه الله – فهو من كبار حفَّاظ الحديث، ومن علماء الجرح والتعديل، جُمِع له معرفة علل الحديث ورجاله، فوصفه أبا حاتم فقال: إمام من أئمة الحديث كثير التصرف فيه والافتنان، كما وصفه الذهبي فقال: الحافظ المجوَد[١].

٢) يعتبر كتاب "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" من الكتب التي اعتمد عليها المصنفون في علم الجرح والتعديل، كتهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وميزان الاعتدال للذهبي، وغيرها من الكتب التي تعد من المراجع المهمة للباحثين والدارسين في هذا العلم.

[١] **تذكرة الحفاظ – ج٣ص٩٢٠، وسير أعلام النبلاء– ج١٦ص٩٢.**

٣) ما اشتهر عن الإمام ابن حبان من قِبل بعض العلماء[١] أنه متساهل في التوثيق، متشدد ومتعنت في الجرح.

الهدف من البحث:

١-المشاركة في تجلية هذه المصطلحات بين يدي الباحثين، وإزالة ما يشوبها من غموض، حتى يتسنى للباحثة اكتساب ملكة الحكم على رجال الإسناد.

٢- معرفة مراد الإمام ابن حبان- رحمه الله تعالى- من هذا المصطلح وتطبيقه على الرواة.

٣- إثراء المكتبة الحديثية ببحث جديد في جزئية دقيقة تخدم السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الإمام (ابن حبان) يعد من أئمة الجرح والتعديل الذين يُعتد بقولهم، وعليه فالواجب على الباحث قبل الحكم على من تكلم فيه الإمام ابن حبان معرفة ما يأتي:

١.هل هذا المصطلح " يسرق الحديث" من الألفاظ المتفق عليها في عدم قبول الحديث، وعدم الاحتجاج بحديثه، أم يختلف معنى المصطلح من إمام لآخر؟

٢. الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل للوقوف على أقوالهم في الراوي، وعقد مقارنة بين أقوالهم وأقوال ابن حبان، والوقوف على الراجح من الآراء.

[١] **وقد تم تفصيل ذلك في مبحث منهج ابن حبان في الجرح والتعديل.**

الدراسات السابقة:

بعد القراءة والبحث وسؤال أهل التخصص، لم أجد من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة عند الإمام ابن حبان، فالبحث بكَرٌ في بابه.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي من خلال حصر الرواة الذين قال فيهم الإمام ابن حبان يسرق الحديث، ومقارنة ذلك بأقوال النقاد وتحليلها، ثم توصلت إلى حكم واضح فيه بعد الدراسة النقدية لكل راوٍ.

إجراءات البحث:

١- قمت بعون الله وتوفيقه بحصر الرواة الذين قال فيهم الإمام ابن حبان" يسرق الحديث" في كتابه" المجروحين".
٢- مهدت للكلام على الراوي، وصدرت قول الإمام ابن حبان فيه.
٣- استوفيت قدر جهدي كلام النقاد في الراوي؛ لأصل إلى حكم واضح فيه.
٤- ختمت أقوال النقاد في الراوي بخلاصة واضحة في الحكم عليه، ليسهل على طلاب العلم النفع بذلك، وجعلته تحت عنوان" الخلاصة والترجيح".
٥- اعتمدت عناوين القسم التطبيقي الواردة في المبحث الثالث على هيئة الصور التي أطلقها ابن حبان على الرواة في كتابه" المجروحين".

حدود البحث:

يختص هذا البحث بدراسة الرواة الذين قال فيهم الإمام ابن حبان " يسرق الحديث" في كتابه" المجروحين"

خطة البحث:

وقد قسمت البحث في هذا الموضوع إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: احتوت على الافتتاحية، وبيان أهمية ألفاظ الجرح والتعديل، وأسباب اختياري للموضوع، والهدف منه، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، وخطته.

المبحث الأول: التعريف بابن حبان وبمنهجه في الجرح والتعديل وبكتابه المجروحين **ويشتمل على ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام ابن حبان رحمه الله تعالى.

المطلب الثاني: منهج الإمام ابن حبان في الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب " المجروحين".

المبحث الثاني: مفهوم السرقة وصورها، والعلاقة بينها وبين القلب والوضع والتدليس ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم السرقة.

المطلب الثاني: صور السرقة.

المطلب الثالث: العلاقة بين السرقة والقلب والوضع والتدليس، وسرقة السماعات.

المبحث الثالث: الرواة الذين قال فيهم ابن حبان " يسرق الحديث" دراسة تطبيقية، وفيه:

الصورة الأولى: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم.

الصورة الثانية: يسرق الحديث، ويُقلب إسناد متن لمتن آخر.

الصورة الثالثة: يسرق الأحاديث، ويقلب الأسانيد.

الصورة الرابعة: يسرق الحديث، بإضافة راوٍ في إسناد؛ بهدف سرقة الحديث.

الصورة الخامسة: يحدث من كتب الناس من غير سماع فيقلب صيغة الأداء إلى صيغة السماع.

الصورة السادسة: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث.

الصورة السابعة: يسرق الحديث ويروي عن الثقات أشياء موضوعات.

المبحث الأول: التعريف بابن حبان وبمنهجه في الجرح والتعديل وبكتابه المجروحين.

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام ابن حبان

ترجمة ابن حبان:

أولًا: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه ومولده:

الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الحَافِظُ المُجَوِّدُ، شَيْخُ خُرَاسَانَ، أَبُو حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بنُ حِبَّانَ بنِ أَحْمَدَ بنِ حِبَّانَ بنِ مُعَاذِ بنِ معبدِ بنِ سَهِيدِ بن هدية بنِ مُرَّةَ بنِ سَعْدِ بنِ يَزِيْدَ بنِ مُرَّةَ بنِ زَيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ دَارِمِ بنِ حَنْظَلَةَ بنِ مَالِكِ بنِ زَيْدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيمٍ، التَّمِيْمِيُّ الدَّارِمِيُّ البُسْتِيُّ، صَاحبُ الكُتُبِ المَشْهُوْرَةِ.

وُلِدَ سَنَةَ بِضْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ[1].

ثانيًا: سيرته ومكانته وبعض أقوال العلماء فيه:

لم تُبين كتب التراجم والسير بداية طلبه للعلم بالتحديد، وكيف كانت، ولكن الذي يبدو أنه طلب العلم بنفسه وطاف البلاد المختلفة ورحل إلى الآفاق والأمصار؛ طلبًا للعلم والعلماء.

وقد ذكر الإمام ابن حجر: أنه كان من أئمة زمانه فطلب العلم على رأس سنة ثلاث مِئة، فشدَ الرحال إلى أماكن ومدن كثيرة، منها: البصرة والموصل وبغداد ودمشق ومصر وجرجان ونيسابور، وقد بلغ مجموع شيوخه الذين أخذ عنهم قرابة ألفى شيخ، كما صرح هو بذلك في مقدمة صحيحه[2].

ثالثًا: أقوال العلماء فيه:

قال فيه أبو سعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانًا وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار عالمًا بالطب، وفنون العلم[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء- ج١٦ص٩٣-٩٤

(٢) لسان الميزان- ج٧ص٤٦ ، معجم البلدان- ج١ص٤١٥.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر- ٥٢/ ٢٥١، تاريخ الإسلام -ج٨ص٧٣.

وقال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال **وقال أبو بكر الخطيب:** كان ابن حبان ثقة نبيلًا فهمًا، **وقال ياقوت الحموي:** أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أن الرجل كان بحرًا في العلوم[١].

ووصفه الذهبي بقوله: الإمام العلامة، الحافظ المجوِّد، شيخ خراسان[٢].

رابعًا: شيوخه: بلغت ما يقرب من ألفي شيخ، وأكبر شيخ لقيه أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي سمع منه بالبصرة[٣].

خامسًا: تلاميذه: له تلاميذ كُثر منهم: أبي عبد الله محمد بن حمُويه الحاكم، وأبي الحسن على بن عمر الدارقطني، وأبي عبد الله محمد بن المحدث بن منده، ومنْصُوْرُ بنُ عبدِ الله الخالِديُ.

وفاته: توفي الشيخ أبو حاتم محمد بن حبان ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست، ودفن بقرب داره[٤].

المطلب الثاني: منهج الإمام ابن حبان في الجرح والتعديل

اشتهر عن الإمام ابن حبان أنه كان من المتساهلين في التوثيق والتعديل، ومتعنت ومتشدد في جرح الرواة والحكم عليهم؛ لأنه سلك في نقد الرجال منهجًا فيه إفراط وتفريط، فقد أفرط في الجرح وتشدد وفرَط في التعديل والتصحيح حتى عدَه بعض العلماء من المتساهلين،

---

[١] **معجم البلدان- ج١ص٤١٥، تذكرة الحفاظ -ج٣ص٩٠، سير أعلام النبلاء- ج١٢ص١٨٤**

[٢] **ميزان الاعتدال- ج٤ص٤٢٦، ولسان الميزان – ج٧ص٤٦**

[٣] **سير أعلام النبلاء- ج١٦ص٩٣.**

[٤] **سير أعلام النبلاء- ج١٦ص١٠٢**

وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهارًا كثيرًا ولكن نجد بعض الأئمة رد على قول من قال بتساهله، وعلله، ومن ذلك السخاوي والسيوطي:

قال السخاوي ووافقه السيوطي: وُصِف ابن حبان بأنه (يداني) أي: يقارب الحاكم في التساهل وذلك يقتضي النظر في أحاديثه، وذلك لأنه: غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح مع أن شيخنا قد نازع في نسبته إلى التساهل، إلا من هذه الحيثية.

وعبارته: إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مشاحة في الاصطلاح؛ لأنه يسميه صحيحًا، وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع ممن فوقه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع[١].

وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله؛ ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه، فإنه لا يشاحح في ذلك. قلت (أي السخاوي): ويتأيد بقول الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وكذا قال العماد بن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز[٢].

وقد عقب السيوطي على النووي في تدريب الراوي عندما أشار إلى تساهل ابن حبان: قال النووي: واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما، وهو متساهل، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحًا ولا تضعيفًا حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه، ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان[٣].

---

[١] **فتح المغيث – ج١ص٥٥/٥٦**

[٢] **فتح المغيث – ج١ص٥٥/٥٦**

[٣] **تدريب الراوي– ج١ص١١١**

قد نص غير واحد من العلماء على تعنت الإمام ابن حبان في الجرح والحكم على الرجال، ومن هؤلاء: الإمام اللكنوي: فقد عده ممن لهم تعنت وإسراف في جرح الرجال، فعندما تحدث عن صور الجارحين، فقال: ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين فإن هناك جمعًا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب فيجرحون الرواة بأدنى جرح، ويطلقون عليهم ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر، ومنهم: أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن حبان وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، وليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكروا فيه[1].

وقد قال ابن حبان عن منهجه في مقدمة صحيحه: وقد تركنا الأخبار المروية أخبارًا كثيرة من أجل ناقليها، وإن كانت تلك الأخبار من مشاهير تداولها الناس، فمن أحب الوقوف على السبب الذي من أجله تركتها نظر إلى كتاب المجروحين من المحدثين من كتبنا، يجد فيه التفصيل لكل شيخ تركنا حديثه يشفي صدره، وينفي الريب عن خلده، ثم قال:" وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعلل تبين منها الخفاء على عالم من الناس جوامعها"[2].

ومن خلال كلام العلماء عن منهج ابن حبان، وشرحه لمنهجه في مقدمه صحيحه وخاصة في الرواة الذين جرحهم في كتاب المجروحين، يتضح أنه غير متشدد بل متوسط في الأحكام جرحًا وتعديلًا، ويدل على ذلك أيضًا أن العلماء كانوا يعتبرون كلامه في الرواة، وخاصة من جرحهم مرجع يرجعون له، وينقلون عنه.

---

[1] **الرفع والتكميل- ص٢٧٤**

[2] **مقدمة صحيح ابن حبان-ج١ص٩٣/٩٤.**

المطلب الثالث: التعريف بكتاب(المجروحين)

ذكر أصحاب الكتب والتراجم والأعلام العديد من المصنفات له، فهو من المكثرين في التصنيف والتأليف، وأكثرها في الحديث والجرح والتعديل، وغيرها من المصنفات، فمن تأمل تصانيفه تأمل مُنصف، عَلم أن الرجل كان بحرًا في العلوم، وصارت تصانيفه عدة ومرجع لأصحاب الحديث.

ومن هذه الكتب، كتاب" **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**".

أولًا: اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه، وسبب تأليفه:

اشتهر هذا الكتاب باسم(المجروحين)، ويسمى أيضًا: ب(الضعفاء) أو(أسماء الضعفاء) وطبع الكتاب باسم(المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)[١].

ثانيًا نسبة الكتاب لمؤلفه:

أما نسبته لمؤلفه: فالاستفاضة والشهرة بنسبته إليه، بلا مخالفة كما نص ابن حبان في هذا الكتاب، فقال بأنه قد ألفً كتابًا من أكبر كتبه هو: " التاريخ الكبير" ولكنه رأى صعوبة تناول ما في هذا الكتاب؛ لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين فاختصر من هذا الكتاب كتابيه" الثقات– والمجروحين".

قال ابن حبان في مقدمة كتاب الثقات[٢]: وأقنع بهذين الكتابين:" كتاب الثقات، وكتاب المجروحين" المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل مافيه من الأسانيد، والطرق والحكايات.

---

[١] **كتاب المجروحين– ج٣ص١٦٠**

[٢] **مقدمة كتاب الثقات– ج١ص١١**

وكتاب المجروحين، هو كتاب نفيس في فنه، بدأه ابن حبان بمقدمة هامة تكلم فيها حول ضرورة الحفاظ على السنة ونشرها، والتثبت فيما يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وضرورة معرفة الضعفاء من الرواة، وأنواع الضعف المنسوب إليهم.

سبب تأليفه للكتاب:

بين الإمام ابن حبان في مقدمة كتابه "الثقات" أنه اختصر كتابيه "الثقات" و"الضعفاء" من كتابه "التاريخ الكبير" وذلك لما رأى من صعوبة تناول ما في هذا الكتاب الكبير لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين، كما أنه أشار إلى سبب تأليفه لكتاب "المجروحين" **في المقدمة فقال: أما بعد:** فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف، وأما الأئمة المرضيون، والثقات المحدثون فقد ذكرناهم بأنسابهم، وما يعرف من أنبائهم، وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قُدِح، ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل، وبالله أستعين على السراء في المقالة[1].

المبحث الثاني: مفهوم السرقة

المطلب الأول: مفهوم السرقة (لغة – اصطلاحًا)

[1] **مقدمة صحيح ابن حبان- ج١ص٢٩- ٣٣، معجم البلدان- ج١ص٤١٧**

تشير معاجم اللغة إلى عدة معان، منها: أخذ الشيء خفية من حِرزه. قال صاحب لسان العرب:" سرق: سَرَق الشَّيْءَ يسْرِقه سَرَقًا وسَرِقًا...، والاسم السرَق والسَّرِقة"[١].

وقال ابن عرفة : السارق عند العرب من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ماليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب، ووافقه الفيروز آبادي[٢].

١.مدلول مصطلح السرقة شَرعا: السرقة في اصطلاح الفقهاء كما قال الجرجاني في التعريفات: "أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان، أو حافظ بلا شبهة"[٣].

٢.مدلول مصطلح السرقة عند المحدثين:

تحدث بعض علماء الحديث عن مصطلح "سرقة الحديث ضمن قسم "الحديث المقلوب" دون أن يفردوا له بابا مستقلا به.

قال الذهبي في تعريفه للسرقة هي: ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه ويركب إسناد حديث على متن آخر بعده، فمن فعل ذلك خطأ فقريب، ومن تعمد ذلك وركب متنا على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه : فلان يسرق الحديث، ومن ذلك أن يسرق حديثا ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل. وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرما ممن سرق حديثا لم يصح متنه، وركب له إسنادا صحيحا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام،فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتا في جهنم، وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول(ص) بل من الكذب على الشيوخ، ولن يفلح من تعاناه"[٤].

---

[١] **لسان العرب –لابن منظور – ط دار المعارف – ج١٠ص١٥٥.**

[٢] **القاموس المحيط– للفيروز آبادي–ط مؤسسة الرسالة– (١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م)– ص٨٩٣.**

[٣] **التعريفات–ص١٧٧.**

[٤] **الموقظة ص٦٠**

وقال السخاوي أيضا: وفي إطلاق السرقة علىِ ذلك نظر إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردًا به فسرقةُ الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب[١].

قال السخاوي: تُعد سرقة الحديث في المرتبة الثالثة، وهي فلان يسرق الحديث، وإنها – كما قال الذهبي – أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، وهو أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنَه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث أو يكون الحديث عُرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته، أو يركب متنًا على إسناد ليس له أو يدعي مالم يسمع من الكتب والأجزاء[٢].

وقال السخاوي في معنى سرقة الحديث بعد أن أورد تعريف الإمام الذهبي لسرقة الحديث "قلت: أو أن يكون الحديث عُرف براو يضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته"[٣].

وقيل في معناه المراد به: أن يأخذ الراوي حديث غيره مما لم يسمعه، فيدعي سماعه [٤].

من خلال بعض هذه التعاريف يمكن ذكر بعض أقسام سرقة الحديث وهي:

أولا: ادعاء سماع ما لم يسمعه من الحديث عن الشيخ من حديثه.

ثانيا: تركيب المتن على إسناد ليس له.

ثالثا: ادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء؛ وهي من أشد أنواع السرقة.

وتفصيل ما تقدم من أقسام كما يلي:

---

[١] **تاريخ الإسلام ووفيات الأعيان- ج٥ص٨١٢**

[٢] **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام- ج٥ص٨١٢**

[٣] **فتح المغيث-ج٢ص٢٩٠**

[٤] **فتح المغيث -ج٢ص١٢٥، تحرير علوم الحديث- ج١ص٣٩٢.**

الصورة الأولى: السرقة بمعنى ادعاء المشاركة في السماع مع أن الراوي معروف أنه منفرد في سماعه عن شيخه، والسرقة بمعنى الرواية من كتاب قد يكون حصل عليه من طريق الشراء من السوق أو من أقرانه أو قام بنسخهِ ثم يحدث منه قبل سماعه من صاحبه أو من غير سماع مطلقًا **قال السخاوي**[١] أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السَارق ويدعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث فيضيف الراوي للحديث راوٍ غيره ممن شاركه في طبقته ويركب متنًا على إسناد ليس له أو يدعي سماع مالم يسمع من الكتب والأجزاء[٢].

ومن عُرف بسرقة الحديث، وادعاء سماع ما لم يسمع، لا يصلح حديثه في باب الاعتبار، ومتابعته لغيره لا تنفعه بقدر ما تضره، فإنها تؤكد سرقته لحديث غيره، وروايته من غير سماع.

فإن السارق للحديث غالبًا، لا يختلق متنًا، ولا يركب إسنادًا حتى يُبَرأ من تهمة الحديث حيث يتابعه عليه غيره، وإنما السارق، يأتي إلى أحاديث يرويها غيره بالفعل، عن شيخ من الشيوخ، فيسمعها هو من بعض أصحاب ذلك الشيخ، ثم يسقط الواسطة، ويرتقي بالحديث إلى الشيخ نفسه، مصرحًا بالسماع منه، وهو لم يسمعه منه، فيدعي سماع ما لم يسمع[٣].

الصورة الثانية: إبدال راوٍ أثناء الإسناد براو آخر في طبقته، قال السخاوي :" أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته[٤].

الصورة الثالثة: ادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء.

قال الإمام الذهبي: وأما سرقة السماع وادعاء مالم يسمع من الكتب والأجزاء، فهي ادًعاء مالم يسمع من الكتب والأجزاء، أو نسبتها لنفسه وهي ليست له وهذا كذب مجرد ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم بل من الكذب على الشيوخ، ولن يفلح من تعاناه وقل

---

[١] **فتح المغيث- ج٢ص١٢٥.**

[٢] **المرجع السابق.**

[٣] **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات- ص٤٣٣.**

[٤] **الموقظة ص٦٠.**

من ستر الله عليه منهم! فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته. فنسأل الله الستر والعفو[١].

وسرقة الكتب والأجزاء أشد من سرقة الحديث عند الذهبي، ولكن أخف من الوضع فقال: سرقة حديث واحد ليس كسرقة كتاب احتوى على كثير من الأحاديث فقال:" سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه... وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، لقول الرسول (ص):"إن كذبًا علىَ ليس ككذب على غيري"[٢].

ومن خلال كلام الذهبي نستنتج أن سرقة السماع هو كذب لأنَه ادعاء سماع مالم يسمع، لكن لا يصل إلى درجة الوضع إذ لم يقصد صاحبه الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم.

الصورة الرابعة: تركيب إسناد لمتن:

وهو أن يعمد الراوي إلى حديث معروف بإسناد واحد، فيرويه بإسناد آخر ليس له، وهو نوع من أنواع الحديث المقلوب[٣].

وحكمه أنه مطعن في الراوي والمروي، لكن تختلف شدة ضعفه بحسب نوعه:

فإن ركب إسنادا صحيحًا لمتن ضعيف ليس كمن ركب إسنادًا ضعيفًا لمتن ضعيف، فإن النوع الأول يعد نوعا من الوضع وإن كان الثاني، فيأخذ حكم سرقة الحديث، قال الذهبي: فإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرما ممن سرق حديثًا لم يصح متنه، وركب له إسنادًا صحيحًا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثمًا، وقد تبوأ بيتًا في جهنم[٤].

الصورة الخامسة: جعل إسناد لمتن آخر وتغيير إسناد بإسناد

---

[١] **المرجع السابق**

[٢] **أخرجه: البخاري في صحيحه- كتاب الجنائز – باب مايكره من النياحة على الميت برقم(١٢٩١) ج١ص٣٩٧، ومسلم في صحيحه في المقدمة – رقم(٤)- باب في التحذير من الكذب.**

[٣] **منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث- ج١ص٢١١**

[٤] **الموقظة – ص٦١**

وأطلقه القشيري على ما فسرنا به غريب الإسناد قال وهذا النوع على طريقة الفقهاء يجوز أن يكون بينهما جميعا لكن تقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث وقد يطلق المقلوب على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد والإسناد بالنسبة إلى اللفظ[١].

المطلب الثالث: العلاقة بين سرقة الحديث، والقلب والوضع، والتدليس.

أولا: علاقة سرقة الحديث بالقلب: القلب إما أن يقع من الحفاظ الثقات عمدًا يقصد اختبار حفاظ آخرين، أو من غير قصد عن وهم، وخطأ نادر فهذا لا يقدح في ضبطهم، وإما أن يقع من الضعفاء من غير قصد وهذا يدل على قلة ضبطهم، فإن تعمد الثقة أو الضعيف القلب بقصد الإغراب وغيره صار سارقًا أو متهمًا بسرقة الحديث فليس كل قلب يعني سرقة للحديث، وإنما القلب في بعض صوره يعد سرقة، **قال الذهبي:**" ومن تعمد ذلك- يعني القلب، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه، فلان يسرق الحديث، فإذا كان الراوي المبدل به قد تفرد بالحديث فإن هذا القلب يسمى"**سرقة الحديث**"، ويقال في فاعله إنه يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه مسروق[٢].

وحقيقة القلب أيضًا: وإذا كان الراوي المِبدل به قد تفرد بالحديث فإن هذا القلب يسمى "سرقة الحديث"، ويقال في فاعله إنه يسرق الحديث. وربما قيل في الحديث نفسه مسروق[٣].

تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمدًا أو سهوًا فإن كان سهوا فلا يعدو أن يكون مجرد قلب، وإن كان عمدًا فهذا الذي يقال له سرقة الحديث وهو على قسمين:

الأول: أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ، فيجعل مكانه آخر في طبقته، مثل أن يتعمد الراوي قلب حديث مشهور عن سالم مثلًا، فيجعله عن نافع قصد الإغراب.

---

[١] **النكت على مقدمة ابن الصلاح- ج٢ص٢٩٩**

[٢] **فتح المغيث-ص١١٥، الموقظة – ص٦١ ، منهج النقد في علوم الحديث**

[٣] **منهج النقد في علوم الحديث- ص٤٣٨.**

الثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل لمتن آخر، وبالعكس، وهذا أيضا يُعد من سرقة الحديث[١].

قال السخاوي: وفي إطلاق السرقة علىِ ذلك نظر إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردًا به فسرقهُ الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب[٢].

قال ابن دقيق العيد في تعريفه للمقلوب:" وهو أنْ يكون الحديث معروفًا برواية رجل معَيَّن، فيروى عن غيره طلبًا للإغراب وتنفيقًا لسُوق تلك الرواية مثل: أنْ يكون معروفًا برواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فيرويه عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وهذا فيه على طريقة الفقهاءِ: أَنَّه يجوز أنْ يكون عنهما جميعًا. لكن يقوم عند المحدثين قرائنُ وظنونٌ، يحكمون بها على الحديث بأنَّه مقلوب، وقد يطلق على راويه أنَّه يسرق الحديث"[٣].

<u>ثانيا: علاقة السرقة بالوضع</u>: سرقة الحديث لون من ألوان وضع الحديث، وسرقة الحديث أخف **ضررًا من لون آخر من الوضع وهو:** وضع متون الحديث، قال الذهبي:" سرقة الحديث أهو من وضعه، "واختلاقه في الإثم"[٤] فالسارق يتعمد انتحال حديث له أصل غالبًا، لكن الوضاع يختلق متنًا لا أصل له، وهذا أشر من السرقة، وهناك من الرواة من جمع بين الشرين: السرقة والوضع كسفيان الدمشقي، **قال ابن عدي فيه:**" يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"[٥]. فقوله يسوى الأسانيد أي:" يضعها ووضع السند وضع، وقد تقدم أن أمره – أي وضع السند– أخف من وضع المتن، ومنهم أيضًا إبراهيم المصيصي، **قال فيه ابن حبان:**

---

[١] **المرجع السابق– ج١ص٣٣٥، تدريب الراوي– ج١ص٣٤٢.**

[٢] **شرح أَلْفِيَّةِ السُيوطي في الحديث المسمى "إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُرَر في علم الأثر"– ج١ص٢٧٠**

[٣] **الاقتراح في فن الاصطلاح– ص٣١٧، ٣١٨، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر –ج٢ص٩٠.**

[٤] **الموقظة – ص٦١.**

[٥] **الكامل في ضعفاء الرجال– ج٣ص٤٢٠.**

يسوي الحديث ويسرقه، ويروي عن الثقات ماليس من أحاديثهم، وقال ابن العجمي:" فقوله: ويسويه مقتضاه أنه يضع الحديث"[١].

وصورته أن يأتي المحدث بمتن حديث ضعيف، ويركب له إسنادًا صحيحًا، والسبب في ذلك هو إرادة إثبات حديث لا يثبت للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يصدق عليه وصف الوضع، وهو إثبات الكذب والاختلاق، قال الذهبي رحمه الله:" وإن سرق، فأتى بإسنادِ ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرمًا ممن سرق حديثًا لم يصح متنه، وركب له إسنادًا صحيحًا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثمًا، وقد تبوَأ بيتًا في جهنَم![٢].

ثالثًا: علاقة سرقة الحديث بالتدليس: وتختلف سرقة الحديث عن التدليس؛ لأن المدلس لا يصرح بالسماع؛ بل يأتي بصيغة محتملة، خلافًا للسارق الذي يصرح بالسماع؛ نقل الخطيب البغدادي بسنده عن الحسين بن إدريس، قال: سألت عثمان ابن أبي شيبة، عن أبي هشام الرفاعي؟ قال: إنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس؟ أم على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليسا وهو يقول: حدثنا "[٣].

والمدلس يقول: "عن فلان" موهمًا السماع ممن روى عنه، وهذا فيه تمويه على السامع، بينما السارق يحدث عمن لقيه بصيغة (حدثني) التي تفيد السماع وهو بذلك يكذب على من سمعه[٤]

وقال ابن حبان في (محمد بن الحسن بن زبالة) :" يسرق الحديث، ويروي عن الثقات مالم يسمع منهم، من غير تدليس عنهم، يريد بذلك لو أنه روى بصيغة التدليس فلا يقال بأنه يسرق الحديث[٥].

---

[١] **الكشف الحثيث- لابن العجمي- ج١ص١٢٧**

[٢] **فتح المغيث – ج١ص٣٧٠.**

[٣] **الموقظة – ص٦٠**

[٤] **تاريخ بغداد –ج٤ص٥٩٥.**

[٥] **المجروحين- ج١٥ص٢٨٦.**

المبحث الثالث: الرواة الذين قال فيهم ابن حبان" يسرق الحديث" دراسة تطبيقية، وفيه:

الصورة الأولى: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم.

قال السخاوي في تعريف سرقة الحديث" أن يكون محدثًا ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث"[١].

وقد بين الدكتور/ موفق بن عبد القادر أن السخاوي اقتصر على بعض صور السرقة، ثم وضع تعريفًا وبين حدوده، فقال:" أن يدعي المحدث سماع مالم يسمع، أو ينتحل ما رواه أو كتبه غيره"[٢].

وفي هذه الصورة تكون السرقة كالمقدمة للإلزاق، فيسرق الحديث أولًا، ثم يلزقه ثانيًا وقد نص ابن حبان على ذلك.

ومن الأمثلة على هذه الصورة عند ابن حبان:

١.حَمَّاد بْن الوليد، الأزدي الكوفي:

سكن بَغْدَاد وَحدث بها **روى عَنْ:** سَعْد بْن طريف، وَسفيان الثَّوْرِيّ، وشعبة، وقيس بن الربيع، وغيرهم، **وروى عنه:** الحسين بن علي الصدائي، والحسن بن منصور الشطوي، والحسن بن عرفة العبدي[٣].

قال ابن حبان: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال[٤].

وذكر له ابن حبان هذا الحديث واستشهد به على سرقته للحديث.

---

[١] **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث – للعراقي-ج٢ص١٢٥**

[٢] **البيان والتعريف بسرقة الحديث الشريف- ج١ص٤٦.**

[٣] **تاريخ بغداد- ج٨ص١٤٨، المجروحين – ج١ص٢٥٤.**

[٤] **المجروحين- ج١ص٢٥٤**

فقال: رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ عَزَّى مُصَابًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أجره"[١].

وإنما هو حديث علي بن عاصم عن ابن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله وقد سرقه عبد الحكيم بن منصور عنه فرواه عن محمد بن سوقة أيضا فأما الثوري فإنه ما حدث بهذا قط.

ثم قال ابن حبَّان: "حمّاد يسرق الحديث، ويُلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ". ثم قال: "فأمَا الثوري فإنّه ما حدّث بهذا قط، وحمّاد هذا سرقه من علي بن عاصم فألزقه بالثوري، وحدّث به"[٢].

وبذلك نجد أن حماد سرق الحديث من عاصم وألزقه بالثقات(وهو سفيان الثوري) حتى يغير السند ويضلل في سماعه.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قَالَ ابْن أَبِي حاتم، سألت أَبِي عنه فَقَالَ: هو شيخ[٣] وقال ابن عدي: له أحاديث غرائب وإفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه[٤]، وقال الذهبي: متروك ساقط، وقال الأزدي: متروك الحديث، قال محمد بن طاهر: كذاب[٥].

وبالنظر إلى أقوال العلماء في سند الحديث:

---

[١] أخرجه ابن حبان في المجروحين – ج١ص٢٥٥، وأخرجه من طريقه: الطبراني في الدعاء رقم (١٢٢٤) ج١ص٣٦٩، وأبو نعيم في الحلية- ج٥ص٩، وابن الجوزي في الموضوعات- ج٣ص٢٢٣، وابن السني في عمل اليوم والليلة – رقم (٥٨٦) -ج١ص٥٣٧.

[٢] المجروحين- ج٢ص٢٥٥.

[٣] الجرح والتعديل- ج٣ص١٥٠

[٤] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٣ص١١

[٥] ميزان الاعتدال- ج١ص٦٠١، تاريخ الإسلام- ج٤ص٨٤٠ ، لسان الميزان- ج٢ص٣٥٤.

فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل عنه ابن الملقن فقال: وَقَالَ ابن الجوزي فِي (تَحْقِيقه) أي للحديث: هَذَا الحَدِيث تفرد بِهِ حَمَّاد بن الْوَلِيد عَن الثَّوْريّ، وَهُوَ ضَعِيف جدا. قَالَ: وَقد رُوِيَ من طرق (لَا تثبت)[1].

قال الذهبي: حماد بن الوليد واه وله طرق لا تصح، وقال ابن حجر في التلخيص: ورواية الثّوري مدارها على حماد بن الوليد، وهو ضعيف جدًا، وقال صاحب كتاب كنز العمال عقب روايته لحديث حماد: حماد بن الوليد ساقط متهم[2] .

وقال أبو نعيم عقب تخريجه للحديث: غريب من حديث الثوري، تفرد به حماد بن الوليد[3].

الخلاصة والترجيح: بالنظر إلى قول ابن حبان في حماد بن زيد الكوفي، نجد اتهامه له بسرقة الحديث؛ لكونه سرقه من علي بن عاصم، ولزقه لأحد الثقات، وهو سفيان الثوري وهو لم يسمع منه ولا من غيره، فهو كما قال ابن حبان وغيره لا أصل له، بل جميع طرق الحديث عن علي ابن عاصم واهية.

فقد قال الخطيب: رواه جمع عن أبي عاصم وليس شيء منها ثابتًا[4].

وقال ابن حجر: ويحكى عن أبي داود أنه قال: عاتب يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث، وإنما هو عندهم منقطع، وقال له: إن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسندونه فأبى أن يرجع، فقال ابن حجر: ورواية الثوري مدارها على حماد بن الوليد وهو ضعيف جدًا[5].

---

[1] **الموضوعات – ج٣٢٢٣، البدر المنير– ج٥ص٣٥٤.**

[2] **المغني في الضعفاء– ج١ص١٩١، التلخيص الحبير– ج٢ص٣١٥، كنز العمال– ج٨ص٤٩٣، فيض القدير–ج٥ص٢٨٥.**

[3] **الحلية – ج٥ص٩.**

[4] **تاريخ بغداد– ج٨ص١٤٨.**

[5] **التلخيص الحبير– ج٢ص٣١٥.**

الخلاصة والترجيح:

من خلال ماسبق من أقول للعلماء، يمكننا تأكيد قول ابن حبان بأن "حماد بن الوليد": يسرق الحديث ويلزقه بالثقات، فخلاصة الحكم فيه" **متروك**".

٢- همام بن مُسلم الزَّاهِد كُوفِي.

يروي عَن مُحَمَّد بن سوقة وَالثَّوْري، وروى عنه سليمان بن الربيع الهندي[١].

قَالَ ابْن حبَان: كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث فلما فحش ذلك منه وكثر في روايته بطل الاحتجاج به[٢].

قال: وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم الْمَضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ ثَلاثًا فَرِيضَةٌ لِلْجُنُبِ أَخْبَرَنَاهُ حَمْزَةُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الرَّبِيعِ النَّهْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ".

قال: وَهَذَا خَبَرٌ بَاطِلٌ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لِرَفْعِهِ حَدَّثَ بِهِ بَرَكَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يُوسُفَ عَنْ سُفْيَانَ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ عَنْ خَالِد الْحذاء عَن ابن سِيرِين أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم قال...."[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

وقال ابن عدي: يسرق الحديث، وقال الدارقطني: متروك[٤].

قال أبو الحسن همام بن مسلم: هذا لا يعرف[٥].

---

[١] **المجروحين- ٣/٩٦**

[٢] **المرجع السابق.**

[٣] **المجروحين- ٣/٩٦، الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٢٢٤ ترجمة"٢٨٤".**

[٤] **موسوعة أقوال الدارقطني- ج٢ص٦٩٢، الضعفاء والمتروكون- لابن الجوزي- ج٣ص١٧٨**

[٥] **مصباح الأريب- ج٣ص٣٥٧**

قال الدارقطني: ضعيف غير أسماء مشايخ ويروى عنهم مناكير قال الخطيب البغدادي: وهمام بْن مسلم مجهول[١].

قال الذهبي: وهو الذي روى عن سفيان الثوري، وحديثه هذا باطل، وقد جاء مرسلا[٢].

وقال أَحْمَد بْن حَنْبَل: ليس لهذا الحديث أصل، ونقل عنه ابنه عبد الله فقال: قال أَبِي: كل من حدث هذا الحديث عَنْ سفيان الثوري فهو كذاب[٣].

قال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَا شَكَّ فِيه، ففيه همام بن مسلم ولعله سرقه[٤].

وقد قال أبو الفتح الأزدي: هذا خبر باطل موضوع لا أصل لرفعه[٥].

قال السيوطي عقب روايته لحديث همام: حديث موضوع آفته همام بن مسلم كان يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما ليس مِن حديثهم، وسليمان الراوي عنه ضعيف[٦].

قال الألباني: لا يستشهد به (أي همام بن مسلم) لاسيما وقد قال ابن حبان:" يسرق الحديث"[٧].

الخلاصة والترجيح:

أجمع العلماء على أن حديث همام موضوع لا أصل له، وبذلك يتحقق قول ابن حبان بأنه يلزق أحاديث للرواة الثقات ولم يروها، فهو سرق سند حديث سفيان الثوري ولزق نفسه به، وهو ليس له فهو: **متروك.**

---

[١] تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان – ص٢٨٠، تاريخ بغداد– ج١ص٥٩.

[٢] روى همام عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا– المضمضة والاستنشاق ثلاثا فريضة"– ميزان الاعتدال– ج٤ص٣٠٨، المغني في الضعفاء– ج٢ص٧١٢، لسان الميزان– ج٦ص١٩٩.

[٣] لسان الميزان– ج٦ص١٩٩.

[٤] الموضوعات – لابن الجوزي– ج٢ص٨١

[٥] الضعفاء لابن الجوزي– ج٣ص١٧٨

[٦] تنزيه الشريعة– ج١ص١٢٣

[٧] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة– ج٢ص١٧٠

٣- عبد الحميد بن بَحر الْكُوفِي سكن الْبَصْرَة [١].

روى عَن: مَالك وَشريك[٢] والكوفيين مِمَّا لَيْسَ من أَحَادِيثهم.

قال ابن حبان: كَانَ يسرق الحَدِيث لَا يحل الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال[٣] رَوَى عَنْ شَرِيكٍ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أبي سُفْيَان عَن جَابر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم مَا من رجل أَو عبد يكثر صلَاته بِاللَّيْلِ إِلَّا حسن وَجهه بِالنَّهَارِ"[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الدارقطني: عبد الحميد بن بحر إنما يروي حديث مالك عن عبد الله بن دينار عن زهير بن عباد، عن مالك ولم يروه عن مالك نفسه[٥].

---

[١] المجروحين- ج٢ص١٤٢

[٢] شريك " بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي واسط ثم الكوفة. وثقه يحيى بن معين، وقال: "هو أثبت من أبي الأحوص»، وقال الذهبي:" مع أن أبا الأحوص من رجال الصحيحين، وما أخرج لشَرِيك سوى مسلم في المتابعات قليلًا، وخرَّج له البخاري تعليقًا." وقال ابن المبارك: شَرِيك أعلم بحديث بلده من الثوري، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الجوزجاني: سيئ الحفظ مضطرب الحديث مائل، وقال عبد الرحمن بن يحيى العذري: أعلم أهل الكوفة سفيان، وأحضرهم جوابًا شَرِيك. ينظر: سير أعلام النبلاء- ج٨ص٢١٦:٢٠١، لسان الميزان- ج٧ص٢٤٢.

[٣] المجروحين- ج٢ص١٤٢.

[٤] أخرجه ابن حبان في المجروحين – ج٢ص١٤٢ ، وأصل الحديث أخرجه ابن ماجه مرفوعاً-كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها- باب ماجاء في قيام الليل – رقم(١٣٣٣)-ج١ص٤٢٢ قال:" حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ" قال شعيب الأرناؤوط عند تحقيقه للحديث: باطل مرفوعا، والصواب أنه من كلام شريك، قال محمد بن عبد الله بن نمير- كما في "الكامل" لابن عدي في ترجمة ثابت ٢/ ٥٢٦ – باطل، شبه على ثابت، وذلك أن شريكا كان مزاحا، وكان ثابت رجلا صالحا، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ρ فالتفت فرأى ثابتا، فقال يمازحه: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متنه معروف. قلنا: وثابت ابن موسى كان ضريرا عابدا، وهو ضعيف الحديث أيضاً.

[٥] تعليقات الدارقطني على المجروحين- ص١٩٢

وقال ابن عدي عقب روايته لحديث جابر: وهذا يعرف بثابت بن موسى الكوفي عن شَرِيك، وقد سرقه مِنْهُ جماعة ضعفاء منهم عَبد الحميد بن بحر هذا، فهو يسرق الحديث[١].

وقال في موضع آخر عقب روايته للحديث: ولا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير عبد الحميد عن منصور ولعبد الحميد هذا غير حديث منكر رواه وسرقه من قوم ثقات[٢].

قال أبو نعيم: يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة وروى الحسن بن سفيان عن هذا عن شريك حديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" فقال أبو نعيم: وكذلك عبد الحميد بن بحر الكوفي عن مالك وشريك أحاديث منكرة[٣].

وقال ابن حجر: قال مالك: عبد الحميد ضعيف، وقال الحاكم: يروي عن مالك بن مغول وشريك أحاديث مقلوبة وقال أبو نعيم: يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة[٤].

الخلاصة والترجيح:

أصل الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه كما سبق[٥] فأما رواية جابر ففي الطريق الأول منها عبد الحميد بن بحر، وفي الطرق البواقي ضعاف ومجاهيل كذابون، فمن الضعاف محمد بن أيوب ومن المجاهيل محمد بن ضرار وأبوه، ومن الكذابين العدوي وأما حديث أنس ففيه عثمان بن دينار[٦]

وقال البوصيري عقب روايته للحديث: هذا حديث ضعيف ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من عدة طرق وضعفها كلها وقال هذا حديث باطل لا يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم[٧].

---

[١] **الكامل في ضعفاء الرجال- ج٧ص١١**

[٢] **المجروحين-ج٧ص١٢**

[٣] **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم-ج١ص٧٢**

[٤] **لسان الميزان- ج٣ص٣٩٥**

[٥] **تم ذكر الحديث وتخريجه في هامش "٢" في الصفحة السابقة.**

[٦] **الموضوعات – ج٢ص١١١.**

[٧] **مصباح الزجاجة- ج١ص١٥٧.**

قال شعيب الأرناؤوط[١]: باطل مرفوعا، والصواب أنه من كلام شريك، وقال محمد بن عبد الله ابن نمير[٢] باطل شُبه على ثابت، وذلك أن شريكًا كان مزاحًا، وكان ثابت رجلًا صالحًا، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي فالتفت فرأى ثابتا، فقال يمازحه: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متنه معروف. قلنا: وثابت بن موسى كان ضريرا عابدًا، وهو ضعيف الحديث أيضا[٣].

وبذلك نجد الحديث بحكم العلماء عليه، بأنه باطل موضوع، فالأمر كما قال ابن حبان بأن عبد الحميد بن بحر يسرق الحديث هو **كذاب وضاع يلزق بالثقات.**

الصورة الثانية: يسرق الحديث، وَيَقْلِب إسناد متن لمتن آخر.

ذكرنا من قبل أن أغلب صنيع سراق الحديث، وما هو مذكور في كتب الرجال، والجرح والتعديل هو من هذا النوع قد أدخله أصحاب مصنفات علوم الحديث ومعرفته ضمن الحديث المقلوب مع أن بينهما فارقًا.

قال الذهبي أثناء ذكره للحديث المقلوب: هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه، من إسناد حديث إلى متن آخر بعده، أو أن ينقلب عليه اسم راوٍ مثل: مرة بن كعب بكعب بن مرة وسعد بن سنان بسنان بن سعد فمن فعل ذلك فخطأ ومن تعمد ذلك وركب متنًا على إسناد ليس له، فهو سارق للحديث، وهو الذي يقال في حقه "فلان يسرق الحديث"[٤].

وقد نبه الإمام أن الغلط في اسم الراوي وقلب اسمه يعتبر ضمن الحديث المقلوب، فإن كثر منه وظهر منه تعمده فهو المسروق.

---

[١] **تحقيقه لسنن ابن ماجه – ج٢ص٣٥٨**

[٢] **الكامل في ضفاء الرجال– لابن عدي في ترجمة ثابت ٢/ ٥٢٦**

[٣] **الضعفاء الكبير– ج١ص١٧٦.**

[٤] **الموقظة في علم مصطلح الحديث– ص٦٠**

ومن الأمثلة على هذه الصورة عند ابن حبان:

١.**إسماعيل بن داود بن مخراق:** قال ابن حبان: إسماعيل بن داود بن مخراق من أهل المدينة وهو الذي يقال له سليمان بن داود بن مخراق، **روي عن:** مالك بن أنس وأهل المدينة، **وروي عنه:** رزق الله بن موسى ونوح بن حبيب القومسي[١].

قال ابن حبان: يسرق الحديث ويسويه، ثم ساق له ابن حبان حديثين مقلوبين فقال: روى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أنس ابن مالك قال: ما صليت خلف أحد أشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز أخبرنا أبو يعلى محمد بن زهير بالأبلة ثنا رزق الله بن موسى عنه[٢].

قال ابن حبان[٣]: هذا خبر باطل ليس من حديث مالك، ولا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري إنما رواه شريك بن أبي نمر عن أنس فقط[٤].

---

[١] **المجروحين – ج١ص١٢٩.**

[٢] **المرجع السابق**

[٣] **المجروحين – ج١ص١٢٩.**

[٤] **أخرجه: أبو داود والنسائي وأحمد في مسنده واللفظ له قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ فُلَانٍ، لِإِمَامٍ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، " فَكَانَ يُطِيلُ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْأُخْرَيَيْنِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفَصَّلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ مِنْ وَسَطِ الْمُفَصَّلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْغَدَاةِ بِطُوَالِ الْمُفَصَّلِ " قَالَ الضَّحَّاكُ: وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مالِكٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشْبَهَ صَلَاةً بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْفَتَى، يَعْنِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ. قَالَ الضَّحَّاكُ: " فَصَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَكَانَ يَصْنَعُ مِثْلَ مَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.**

الحديث أخرجه: أبي داود في سننه– كتاب الصلاة– باب أعضاء السجود– رقم(٨٨٨) ج٢ص١٦٤، والنسائي في سننه– كتاب التطبيق – باب عدد التسبيح في السجود – رقم(١١٣٥) – ج١٤ص٢٢٤، وأحمد في مسنده– رقم (٨٣٦٦) ج١٤ص١٠٢ ، واللفظ له.

أقوال علماء الجرح والتعديل: أجمع العلماء على تضعيف إسماعيل بن داود، وأنه ألزق الحديث لمالك وهو ليس من روايته.

قال البخاري[١] إسماعيل بن مخراق منكر الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول هو منكر الحديث مجهول[٢] وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٣] وقال الآجري عن أبي داود[٤]: لا يساوي شيئا، ونقل عنه الذهبي فقال: قال أبوحاتم: ضعيف الحديث جدًا[٥] قال الألباني عقب رواية للحديث الذي رواه إسماعيل: وآفة هذه الطريق مع وقفها هو إسماعيل هذا[٦].

وقال الخليلي[٧]: يتفرد عن مالك بأحاديث، روى عنه الكبار ولا يرضى حفظه. منكر الحديث متهم وقال الذهبي: قال محمود بن غيلان: سمعت إسماعيل بن داود، وقال سمعت مالكًا يقول: قال لي ربيعة: ورب هذا المقام ما رأيت عراقيا تام العقل[٨].

= قال شعيب الأرناؤوط: حديث أنس بن مالك إسناده قوي، فقد صرح الضحاك عند غير المصنف أن الذى حدثه عن أنس هو يحيى بن سعيد الأنصاري أو شريك بن أبي نمر. تحقيق شعيب الأرناؤوط لمسند أحمد -ج١٤ ص١٠٣، فقد أخرجه ابن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن يحيى بن سعيد أو عن شريك بن أبي نمر -لا يدري أيهما حدثه-، عن أنس بن مالك، فذكره. قال محمد بن عمر الواقدي: سمعت الضحاك يحدث عن شريك بن أبي نمر ولم يشك فيه. ينظر:"الطبقات الكبرى" ٣٣٢/٥، وهذا السند هو ما أشار إليه ابن حبان.

[١] التاريخ الكبير- ج١ص٣٧٤، ونقل بن القطان ان البخاري قال كل من قلت: فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه. ينظر: لسان الميزان ج١ص٢٠، ميزان الاعتدال- ج١ص٦

[٢] الجرح والتعديل-ج٢ ص٢٠٢، تاريخ الإسلام – ج٥ص٢٧٧.

[٣] موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله- ج١ص١٢٦.

[٤] لسان الميزان- ج١ص٤٠٤

[٥] المرجع السابق.

[٦] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – ج٣ص٦٠٦

[٧] أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، توفى عام ٤٤٦هـ ، أحد علماء الحديث والجرح والتعديل عند أهل السنة والجماعة، كان قاضياً، وكان ثقة حافظا عارفاً بالعلل والرجال، عالي الإسناد. الأعلام للزركلي- ج٢ص٣١٩.

[٨] لسان الميزان -ج٢ص١١٩، الإرشاد (١/ ٢٣٤).

الخلاصة والترجيح:

بالنظر إلى آراء العلماء نجد أنهم اتفقوا على أن إسماعيل روي عن مالك وحدث عنه فسوي الحديث وقلبه عنه، وهو لم يسمع منه فلزق له أحاديثًا ليست من روايته، إنما أصل الرواية الصحيحة رواها الضحاك عن شريك بن أبي نمير ولم يشك فيه، وروايته أخرجها ابن سعد في طبقاته.

وقال شعيب الأرناؤوط: بأن سند هذه الرواية هي الصحيحة، فالأمر كما قال ابن حبان وأشار إلى رواية الضحاك عن شريك عن أنس موقوفًا، ولم يكن هناك ذكر لمالك في رواية الحديث **فإسماعيل" منكر الحديث"**.

٢-بركَة بْن مُحَمَّد الأنصاري الْحلَبِي:

روى عن علي بن بكار وعن ميسرة بن إسماعيل وعن مروان الفزاري ويوسف بن أسباط، **وروى عنه:** محمد بن هارون أبو نشيط البغدادي[١].

قال ابن حبان: يروي عن أهل الشام ثنا عنه شيوخنا كان يسرق الحديث وربما قلبه وإذا أدخل عليه حديث حدث به لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٢].

وأخرج له ابن حبان حديثا: عَنِ يُوسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ [٣]عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ خَالِدٍ الْحذاء عَن بن سيرين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَضْمَضَة وَالِاسْتِنْشَاق للْجنب ثَلَاث فَرِيضَةً

حَدَّثَنَاهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ ثَنَا بَرَكَةُ بِهَذَا وَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مُرْسل"[٤].

---

[١] **الجرح والتعديل- ج٢ص٤٣٣**

[٢] **المجروحين – ج١ص٢٠٣**

[٣] **يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ، عن محل بن خليفة، وسفيان الثوري، وعنه المسيب بن واضح، وعبدالله ابن خبيق الانطاكي، وثقه يحيى بن معين. قال العجلي: كوفى ثقة صاحب سنة وخير. ميزان الاعتدال- ج٤ص٤٦٢، الثقات للعجلي- ج٢ص٣٧٤**

[٤] **المرجع نفسه**

وبالنظر إلى حكم ابن حبان على بركة الحلبي نجده اتهمه بالسرقة في الحديث؛ لقلبه ووضعه سند متن حديث على متن آخر، وقال مرة لايجوز الاحتجاج به إذا انفرد، ومرة يقول بعد سرده لحديثه: لا أصل له وهو مرسل.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن عدي: وليوسف بن أسباط عن الثوري أحاديث يروي تلك الأحاديث عن يوسف بركة، وبركة لا اعتماد عليه، وسمعت عبدان يقول رأيته بحلب ولم أكتب عنه على عمد لأنه كان يكذب[١].

وقال في موضع آخر: وسائر أحاديث بركة مناكير أيضا باطل كلها لا يرويها غيره وله من الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان[٢].

وعقب على الحديث الذي أخرجه ابن حبان فقال: وهذا الحديث لم يروه موصولا بهذا الإسناد غير بركة هذا وقد روي مرسلا، **قال الدَّارَقُطْنيّ:** كان كذابًا يضع الحديث. ونقل عن صالح جزرة، يقول في بركة بن محمد الحلبي ليس هو بركة، إنما هو نقمة وعذاب[٣].

وقال ابن عدي: له غير حديث منكر رواه وسرقه من قوم ثقات [٤].

قال الذهبي:متهم بالكذب، ونقل ابن حبان: حدثونا عنه، كان يسرق الحديث، وربما قلبه[٥].

وقال ابن حجر: قال يحيى بن أبي كثير في حديثه: سرقه بركة وركب له هذا الإسناد، وقال ابن ماكولا بركة لقب واسمه الحسين، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، حدث عن يوسف بن أسباط بمناكير [٦].

---

[١] الكامل في الضعفاء- ج٨ص٤٨٨

[٢] المرجع نفسه- ج٢ص٢٢٦

[٣] موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني- ج١ص١٤٦.

[٤] مختصر الكامل في الضعفاء- ص٥٩٦.

[٥] ميزان الاعتدال- ج١ص٣٠٢

[٦] لسان الميزان- ج٢ص٩.

قال الدارقطني بعد روايته للحديث في سننه[1]: هذا باطل ولم يحدث به إلا بركة، وبركة هذا يضع الحديث، والصواب حديث وكيع، الذي كتبناه قبل هذا مرسلا، عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم سن الاستنشاق في الجنابة ثلاثًا[2]، وتابع وكيعا عبيد الله بن موسى وغيره.

الخلاصة والترجيح:

وبعد عرض آراء العلماء نجد أنهم أجمعوا على أن بركة بن محمد سرق سند الحديث وقلبه على متن حديث آخر، والحديث الصحيح لهذا المتن أشار إليه الدارقطني: عن محمد بن مخلد عن محمد بن إسماعيل الحساني عن وكيع بن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين مرسلًا.

أما رواية بركة الحلبي فقد رواها عن محمد بن يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي هريرة مرفوعًا، وهذه هي الرواية الأصل

وقال البيهقي رواه بركة الحلبي وغير لفظه: وَرَوَاهُ بَرَكَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيُّ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ سُفْيَانَ، مَوْصُولًا بِذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ، وَغَيَّرَ لَفْظَهُ، فَقَالَ: "جَعَلَ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ لِلْجُنُبِ ثَلَاثًا فَرِيضَةً".

والخلاصة في حكمه: كما ذكر ابن حبان، وجمهور العلماء أنه **متهم بالكذب وضاع.**

٣- جَعْفَر بن عبد الْوَاحِد الهاشمي من ولد الْعَبَّاس بْن عَبْد الْمطلب[3].

---

[1] **قال الدارقطني: حدثنا عبد الباقي بن قانع ، نا الحسن بن علي المعمري، وأحمد بن النضر بن بحر العسكري وغيرهما، قالوا: نا بركة بن محمد، نا يوسف بن أسباط ، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم"جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة" أخرجه: الدارقطني- كتاب الطهارة – باب ماروي في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة- رقم(٤٠٩) – ج١ص٢٠٧.**

[2] **قال الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد، نا محمد بن إسماعيل الحساني نا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين، قال: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الاستنشاق في الجنابة ثلاثا"-كتاب الطهارة- باب ماروي في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة- رقم(٤٠٨) – ج١ص٢٠٧.**

[3] **المجروحين – ج١ص٢١٦**

وكان على قضاء الثغر[١] يروي عن العراقيين حديثا روى عنه أهل الثغر.

كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق كواحد يجيء به من طريق آخر حتى لا يشك أن الحديث من صناعته، وكان لا يقول حدثنا في روايته كان يقول قال لنا فلان بن فلان.

أخرج ابن حبان له أحاديث: وأما حديث أنس[٢] في قطع الصلاة للحمار والكلب والمرأة فإن هذا مسروق لا شك فيه، ولم يروه أنس ولا قتادة وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر[٣] وحديث آخر لا أصل[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل

قال الدارقطني: يضع الحديث، وقال أبو زرعة روى أحاديث لا أصل لها[٥].

---

[١] كأنه مأخوذ من الثّغرة، وهي الفرجة في الحائط، وهو في مواضع كثيرة، منها: ثغر الشام، وجمعه ثغور، وهذا الاسم يشمل بلادا كثيرة، وهي البلاد المعروفة اليوم ببلاد ابن لاون، كانت الثغور الشامية أيام عمر وعثمان وبعد ذلك أنطاكية وغيرها المدعوّة بالعواصم، وكان المسلمون يغزون ما وراءها كغزوهم اليوم وراء طرسوس. ينظر معجم البلدان- ج٢ص٧٩.

[٢] أخرجه ابن عدي: حَدَّثَنَا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيد البلدي، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبد الْوَاحِدِ، قَال: قَال لَنَا الأَنْصَارِيُّ عَنْ سَعِيد، عَن قَتَادَة، عَن أَنَس، أَن النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم قَال: يَقْطَعُ الصَّلاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ.
قَالَ الشَّيْخُ(ابن عدي): وهذا الْحَدِيث بهذا الإسناد لا نعرفه إلا عَن جَعْفَر هَذَا وقد ترك فيه جَعْفَر الطريق الواضح إذ كَانَ أسهل عَلَيْهِ عَن سَعِيد، عَن قَتَادَة، عَن أَنَس وروى سَعِيد بْن أَبِي عَرُوبة هَذَا عَن حميد بْن هلال عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَن أبي ذر. الكامل في الضعفاء – ج٢ص٣٦٩.

[٣] والحديث الذي أشار إليه ابن حبان أخرجه الترمذي في سننه عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَآخِرَةِ الرَّحْلِ، أَوْ كَوَاسِطَةِ الرَّحْلِ: قَطَعَ صَلَاتَهُ الكَلْبُ الأَسْوَدُ وَالمَرْأَةُ وَالحِمَارُ".أخرجه: الترمذي كتاب أبواب الصلاة – باب ماجاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب- رقم ٣٣٨ ج٢ص١٦١، قال الترمذي: وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَالحَكَمِ الغِفَارِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ. حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وابن حبان في صحيحه – باب مايكره للمصلى ومالا يكره – رقم(٢٣٨٩)- ج٦ص١٥٠.

[٤] المجروحين – ج١ص٢١٦.

[٥] الضعفاء والمتروكون – ج١ص٢٦١ ، الجرح والتعديل- ج٢ص٤٨٤

وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويأتى بالمناكير عن الثقات، ثم ساق له ابن عدي أحاديث وقال: كلها بواطيل، وبعضها سرقة من قوم، وكان عليه يمين ألا يحدث ولا يقول حدثنا، وكان يقول: قال لنا فلان[١].

قال الذهبي: ساقط متهم[٢].

وقال سعيد بن عمرو البردعي[٣] ذاكرت أبا زرعة بأحاديث سمعها من جعفر بن عبد الواحد فأنكرها وقال لا أصل لها وقال في بعضها أنها باطلة موضوعة ثم استرجع وقال لقد كنت أراه وأشتهي أن أكلمه لما كان عليه، وكان جعفر بن عبد الواحد كذابًا يضع الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان جعفر بن عبد الواحد وصل حديثًا لعبد الله بن مسلمة زاد فيه أنسا فدعا عليه القعنبي فافتضح[٤].

وقال أبو زرعة: أخاف أن تكون دعوة الشيخ الصالح أدركته[٥].

الخلاصة والترجيح:

أجمع العلماء على سرقة جعفر للحديث (وهم يقصدون بذلك: سند الحديث لا متنه) فجعفر يسرق سند الحديث ويركبه ويقلبه وينسبه للثقات ويتفرد به؛ لذا اتهمه العلماء بالكذب وقالوا بأن أحاديثه لا أصل لها.

فأسند جعفر حديثه إلى الأنصاري عن سعيد عن قتادة عن أنس، وهذا السند منكر لا أصل له كما أشار إلى ذلك ابن حبان وغيره من الأئمة؛ وإنما أصل الحديث الصحيح هو ما أشار إليه ابن حبان وصححه الترمذي عن حُميد بن هلال بن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر.

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٣٩٦.

[٢] ميزان الاعتدال- ج١ص٤١٢.

[٣] الإمام الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي، البرذعي، سمع بدمشق أبا زرعة الدمشقي وإبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني وبطرابلس أحمد بن محمد بن سفيان وبغيرها رحل وطوّف وصنّف، وصحب أبا زُرْعة الرّازيّ، وأخذ عنه هذا الشّأن توفي سنة اثنتين وتسعين. تاريخ الإسلام- ج٦ص٩٤٨، سير اعلام النبلاء- ج١٤ص٧٧.

[٤] الجرح والتعديل- ج٤ص٤٨٤، تاريخ دمشق-ج٢١ص٢٦٠.

[٥] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٣٩٦

وبذلك نستطيع الحكم بأن **أحاديث جعفر منكرة لا أصل لها**، وجعفر منكر الحديث.

الصورة الثالثة: يسرق الأحاديث، ويقلب الأسانيد.

١-صَالح بْن أَحْمَد بْن أَبِي مقَاتل أَبُو الْحُسَيْن القيراطي.

روى عن يعقوب الدورقي، ويوسف بن موسى القطان، وغيرهما، وروى عنه أَبُو بَكْر الشافعي وأبو علي بن الصواف، وَمُحَمَّدُ بْنُ المظفر وآخرون[١].

قال ابن حبان: شيخ كتبنَا عَنهُ بِبَغْدَاد عَن يُوسُف الْقَطَّان يسرق الحديث يقلبه ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب شهرته عند من كتب الحديث من أصحابنا تغنى عن الاشتغال بما قلب من الأخبار لا يجوز الاحتجاج به بحال[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن عدي: كان يسرق الأحاديث ويلزق حديث قوم على قوم ويرفع الموقوف ويصل المرسل وأمره بَيِنْ، وقال عقب روايته لحديث صالح: قال ابن عدي وهذا الحديث حدثناه ابن صاعد، ولا يعرف إلا به سرقه صالح من ابن صاعد حتى لا يفوته الحديث[٣].

وقال الدارقطني: متروك كذاب دجال، أدركناه ولم نكتب عنه، ويحدث بما لم يسمع[٤].

وأخرج له ابن حجر حديثا :كتب إلى صالح حدثنا الخضر بن أبان الهاشمي ثنا مصعب بن المقدام ثنا زفر ثنا أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بئس البيت الحمام بيت لا يستر وماء لا يطهر" فهذا من اختلاق

---

[١] **المجروحين- ج١ص٣٧٣.**

[٢] **المرجع السابق.**

[٣] **الكامل في ضعفاء الرجال- ج٥ص١١٣.**

[٤] **موسوعة أقوال الدارقطني- ج١ص٣٢٢، تاريخ بغداد – ج٩ص٣٢٨.**

صالح، ونقل الخطيب عن البرقاني قال: لم يكن يكتب حديث قلت: ولم تضعفه قال نعم هو ذاهب الحديث، وقال ابن السمعاني كان يقلب الأحاديث لا يحتج به[١].

قال الخطيب البغدادي: كان يذكر بالحفظ غير أن حديثه كثير المناكير، قرأت على الأزهري، عَن أَبِي الْحَسَن الدارقطني قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حاتم محمّد بن حبان البستي- إجازة- قال: صالح ابن أحمد بن أبي مقاتل شيخ كتبنا عنه ببغداد، يسرق الحديث يقلبه، لعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٢].

وترجم له ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين[٣].

الخلاصة والترجيح:

وبالنظر لأقوال العلماء في صالح بن أحمد بن أبي مقاتل نجد الأمر كما ذهب إليه ابن حبان بأنه يسرق الحديث، ويقلب الأسانيد ويضعها، فمصطلح يسرق الحديث هنا يُعني أنه " **كذاب**".

٢- عَمَّارُ بْنُ مَطَرٍ الرُّهَاوِيُّ[٤] يكنى أبا عثمان[٥].

---

[١] لسان الميزان- ج٣ص١٦٥، ميزان الاعتدال – ج٢ص٢٨٧.

[٢] تاريخ بغداد – ج٩ ص٣٢٨.

[٣] الضعفاء والمتروكين -ج٢ص٤٥، والعجمي في كتابه – الكشف الحثيث – ج١ص١٣٤.

[٤] كان يسكن الرها، والرها إمارة تقع "الرها" في منطقة الجزيرة، وهي المنطقة الواقعة أقصى شمال الجزيرة العربية-بين العراق والشام- أي (في جنوب منطقة آسيا الصغرى) وهي الآن تقع بين تركيا وسوريا. وقد فتحت "الرها" أيام الخليفة الراشد "عمر بن الخطاب" سنة ١٧ هـ على يد القائد "عياض بن غنم الفهري" وهو الذي تولى فتح بلاد الجزيرة، وكانت إمارة "الرها" تابعة للإمبراطورية الرومية، وأغلب سكانها نصارى، فلما فتحها المسلمون؛ لم يجبروا أحداً من أهلها على ترك دينه، والدخول فى الإسلام، ولم يلبث أهل "الرها" حتى دخلوا في دين الله أفواجاً. عصر الدولة الزنكية- ج١ص٤٨٢.

[٥] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٦ص١٣٨.

رَوَى عَنْ: ابن أَبِي ذئب، وزهير، وأبي هلال، ومالك بْن أنس، وَعَنْهُ: عَبْد اللَّه بْن سالم، ومبارك بْن عَبْد اللَّه السّرّاج، ومحمد بْن الخضر الرَّقّيّ، وأبو فروة الرَّهَاويّ، وعبد اللَّه بْن مسلمة البلَديّ، وآخرون [١].

قال ابن حبان: يروي عن بن ثوبان وأهل العراق المقلوبات يسرق الحديث ويقلبه لا اعتبار بما يرويه إلا للاستئناس إليه عند الوفاق من هو مثله في الإتقان أخبرنا القاسم بن عيسى العصار بدمشق قال حدثنا الوزير بن محمد قال حدثنا عمار بن مطر قال حدثنا بن ثوبان بنخسة كبيرة أكثرها مقلوبة كرهت ذكرها لئلا يطول على المتبحر الوقوف عليها لشهرتها عند أصحابنا[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

بالرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل، نجد القليل منهم عدله، والأكثر من العلماء جرحه.

أولًا: من عدله

قال ابن عدي: أخبرنا يوسف بن الحجاج، حدثنا محمد بن الخضر بن علي بالرقة، حدثنا عمار بن مطر ثقة[٣].

قال الذهبي: وثقة بعضهم ومنهم من وصفه بالحفظ، وقال عبد الله بن سالم: حدثنا عثمان بن مطر الرهاوى، وكان حافظا للحديث[٤].

ثانيًا: من جرحه من العلماء.

قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال أبو حاتم الرازي كان يكذب، وقال ابن عدي متروك الحديث أحاديثه بواطيل، **وقال عقب روايته عن مالك:** وهذه الأحاديث التي

[١] **المجروحين- ج١ص٣٧٣.**

[٢] **المرجع نفسه.**

[٣] **الكامل في ضعفاء الرجال- ج٦ص١٣٨.**

[٤] **ميزان الاعتدال- ج٣ص١٦٩، لسان الميزان- ج٤ص٢٧٥.**

ذكرتها عن عمار عن مالك بهذه الأسانيد بواطيل، ليس هي بمحفوظة عن مالك، وعمار الضعف على رواياته بَيِّنٌ[١].

وقال الدارقطني: ضعيف، وقال: غيره أثبت منه[٢].

وقال البيهقي: فقد كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته وسقط عن حد الاحتجاج به، وقال ابن حجر: هالك[٣].

الخلاصة والترجيح:

وبالرجوع إلى أقوال العلماء نجد أن العقيلي وأبا حاتم الرازي وابن عدي والدارقطني والبيهقي جميعهم اتفقوا مع ابن حبان، فابن عدى والبيهقي قالوا: بأنه يقلب الأسانيد ويسرقها، وقال عنه أبا حاتم الرازي: كذاب، فخلاصة الحكم على حديثه أنه" **متروك باطل** "لا يصلح الاحتجاج به.

الصورة الرابعة: يسرق الحديث، بإضافة راوٍ في إسناد؛ بهدف سرقة الحديث.

ومن الأمثلة على هذه الصورة عند ابن حبان:

١- إسحاق بن إدريس الأسواري بصري، يكنى أبا يعقوب[٤].

روي عن همام بن يحيى والكوفيين والبصريين روى عنه نصر بن علي الجهضمي وأهل البصرة كان يسرق الحديث، وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب[٥].

أخرج ابن حبان حديثًا: رَوَى عَنهُ عبد الله بن رَجَاء عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ نَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفْلا سِوَى نَصِيبِنَا مِنَ الْخُمْسِ فَأَصَابَنِي شَارِفٌ" رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ وَهَذَا مَقْلُوبٌ إِنَّمَا مَعْنَاهُ رَوَاهُ

---

[١] **الكامل في ضعفاء الرجال- ج٦ص١٣٨**

[٢] **موسوعة أقوال الدارقطني- ج٢ ص٤٧٤.**

[٣] **السنن الكبرى- ج٨ص٥٦٣، لسان الميزان- ج٤ص٢٧٥.**

[٤] **الكامل في ضعفاء الرجال- ج١ص٥٤٢**

[٥] **المجروحين- ج١ص١٣٥**

الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ فَبَلَغَ سُهْمَانَنَا اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا وَنَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا بَعِيرًا **فاقلب متنه وإسناده جميعا**[٧].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

أجمع العلماء على تضعيفه وتركه.

قال ابن عدي: عن يحيى بن معين قال: إسحاق بن إدريس بصري ليس بشيء، يضع الأحاديث[١].

قال البخاري: إسحاق بن إدريس أبو يعقوب الأسواري تركه الناس، وقال النسائي: إسحاق بن إدريس بصري متروك الحديث، تركه ابن المديني، وقال أبو زرعة: واه [٢].

وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: كذاب يضع الحديث، ونقل عنه البزار فقال: قال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه.[٣].

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: تركه على ابن المديني، **وسألت أبي عنه فقال:** ضعيف الحديث، وسُئل أبو زرعة عنه **فقال:** واهي الحديث ضعيف الحديث روى عن سويد بن إبراهيم وأبي معاوية أحاديث منكرة، سَمِعت يحيى يَقُول إِسْحَاق بن إِدْرِيس بَصرِي لَيْسَ بِشَيْء يضع الْأَحَادِيث[٤].

الخلاصة والترجيح:

الحديث الذي أخرجه ابن حبان عن إسحاق ابن إدريس، وقال فيه بأن قلب متنه وسنده، أخرجه أيضًا الطبراني في الأوسط[٥] قال :حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ النُّمَيْرِيُّ قَالَ: نا

---

[٧] المرجع السابق.

[١] الكامل في ضعفاء الرجال- ج١ص٥٤٣، الضعفاء والمتروكون – لابن الجوزي-ج١ص٩٩.

[٢] التاريخ الكبير- ج١ص٣٨٢، الضعفاء والمتروكون – للنسائي- ص١٨، الجرح والتعديل- ج٢ص٢١٣

[٣] موسوعة أقوال الدارقطني- ج١ص١١١، لسان الميزان- ج١ص٣٥٢

[٤] الجرح والتعديل- ج٢ص٢١٣.

[٥] أخرجه الطبراني- برقم(٢١٢٨) ج٢٣٢٩

إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَسْوَارِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "نَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفْلًا سِوَى نَصِيبِنَا مِنَ الْخُمُسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ". قال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا عبد الله بن رجاء المكي، تفرد به: إسحاق بن إدريس"

والحديث الصحيح أخرجه مسلم في صحيحه: قال:حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: " نَفَّلَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَلًا سِوَى نَصِيبِنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ، وَالشَّارِفُ: الْمُسِنُّ الْكَبِيرُ "[1].

وبمقارنة إسناد حديث إسحاق بن يونس: قال ابن حبان: رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ وَهَذَا مَقْلُوبٌ إِنَّمَا مَعْنَاهُ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ فَبَلَغَ سُهْمَانَنَا اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا وَنَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا بَعِيرًا **فاقلب متنه وإسناده جميعا**، والحديث الذي أخرجه الطبراني نجد أن إسحاق رواه عن عبد الله بن رجاء عن يونس عن الزهري عن السائب بن يزيد عن أبيه مرفوعًا.

والإسناد الصحيح عند مسلم: عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ مرفوعًا، فغير إسحاق في السند فجعله عن الزهري عن السائب بن يزيد عن أبيه، وهذا خلاف مافي صحيح مسلم، كذلك المتن الذي رواه عند ابن حبان يختلف عن متن الحديث الصحيح الذي في مسلم، فالأمر كما قال ابن حبان، بأنه قلب السند والمتن.

وبذلك نستطيع الحكم عليه بأنه **كذاب**، وحديثه موضوع؛لأنه قلب السند والمتن،وهذا أشد من قلبه للسند فقط.

[1] **أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير- باب الأنفال- رقم(١٧٥٠) – ج٣ص١٣٦٩.**

الصورة الخامسة: يحدث من كتب الناس من غير سماع فيقلب صيغة الأداء إلى صيغة السماع.

١- خالد بن عبد الرحمن العبد شيخ كان بالبصرة، روى عن الحسن[١] وابن المنكدر، وغيرهما، وروى عنه سلم بن قتيبة[٢].

قال ابن حبان: كان يسرق الحديث ويحدث من كتب الناس من غير سماع.

قال سلم بن قتيبة أتيت خالد العبد فإذا معه درج فيه حدثنا الحسن قال حدثنا الحسن فأقلبت الدرج من يده فإذا في أوله حدثنا هشام بن حسان قد محاه فقلت له ما هذا فقال كتبت أنا وهشام عن الحسن قلت تكون مع هشام وتكتب فيه حدثنا هشام قال ما أعرفني بك أليس خرجت مع إبراهيم[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

وساق ابن أبي حاتم القصة كاملة والتي كانت السبب في قول ابن حبان بأنه يسرق الحديث، ويدعي السماع فقال: روى أبو سلمة عن مبارك بن فضالة قال رأيت خالدا العبد عند الحسن سمعت أبي يقول ذلك، حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي قال سمعت يزيد ابن زريع يقول: لأن أقع من فوق هذه المنارة أحب إلي من أن أحدث عن خالد العبد.

---

[١] الْحسن بن يسَار الْبَصْرِيّ الْفَقِيه الْقَارئ الزَّاهِد العابد سيد زَمَانه إِمَام أهل الْبَصْرَة بل إِمَام أهل الْعَصْر، ولد بِالْمَدِينَةِ سنة إِحْدَى وَعشْرين فِي خلَافَة عمر رَضِي الله عَنهُ وَكَانَت أمه خيرة مولاة لأم سَلمَة فَكَانَت تذْهب لمولاتها فِي حَاجَة وتشاغله أم سَلمَة بثديها فَرُبمَا در عَلَيْهِ ثمَّ نَشأ بوادي الْقرى وَكَانَ يُدَلس وَيُرْسل وَيحدث بالمعاني وَكَانَ رَأْسا فِي الْعلم والْحَدِيث إِمَامًا مُجْتَهدا كثير الِاطِّلَاع رَأْسا فِي الْقُرْآن وَتَفْسِيره رَأْسا فِي الْوَعْظ والتذكير رَأْسا فِي الْحلم وَالْعِبَادَة رَأْسا فِي الزّهْد والصدق رَأْسا فِي الفصاحة والبلاغة رَأْسا فِي الأيد والشجاعة. حلية الأولياء – ج٢ص١٣١، الوافي بالوفيات –ج١٢ص١٩٠.

[٢] ميزان الاعتدال- ج١ص٦٣٣، وقد ترجم له الحافظ الذهبي مرتين وقال: إنما أعدته لكونه يخفي اسم أبيه.

[٣] المجروحين- ج١ص٢٨١

حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن على قال سمعت أبا قتيبة يقول: أتيت خالدا العبد فأخرج إلى درجا فجعل يقول: حدثنا الحسن – حدثنا الحسن – فانقلب الكتاب، فإذا في أول الكتاب حدثنا هشام بن حسان وقد محاه، قلت له ما هذا؟ فقال كنت أنا وهشام.

قال ابن أبي حاتم (قلتُ): تكون أنت وهشام تكتب حدثنا هشام وتمحاه؟ قال فسمعت عمرو بن علي يقول: هو متروك الحديث قد اجتمعت عليه الأمة[١].

وقال: حدثنا عبد الرحمن نا أبي قال سمعت أبا سلمة نا المبارك بن فضالة قال لم أرَ خالدًا العبد عند الحسن قط [٢].

قال البخاري: خالد العبد البصري، رماه عمرو بالوضع، وقال في موضع آخر: مُنكر الحديثِ.

وقال أيضًا: سمعت يزيد بن زريع يقول، حدثنا خالد فقال له رجل من خالد قال أتراني أقول خالد العبد لأن أقع من فوق هذه المنارة أحب إلى من أن أحدث عن خالد العبد[٣].

ثم أخرج له البخاري في تاريخه حديثًا يؤكد فيه عدم سماعه من الحسن والرواية عنه فقال: عن مُوسَى عَنْ مُبَارَكٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بن على قال: سمعت عبد الصمد بن عَبْدِ الْوَارِثِ سَمِعْتُ خَالِدًا الْعَبْدَ يَقُولُ: قَالَ الْحَسَنُ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ بَدْرِيًّا كُلُّهُمْ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ عن الحسن؟ قال: حدثنا ميمون المرإى، فَلَقِيتُ مَيْمُونًا فَسَأَلْتُهُ فَقال: قَالَ الْحَسَنُ، مِثْله، قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: خَالِدٌ الْعَبْدُ[٤].

قال ابن عدي: وخالد العبد ليس له من الحديث إلا مقدار عشرة وأقل، عن ابن المنكدر **والحسن البصري** وأحاديثه بمقدار ما يرويه مناكير[٥].

---

[١] **الجرح والتعديل– ج٣ص٣٦٣**

[٢] **المرجع السابق– ج٣ص٣٦٤**

[٣] **التاريخ الكبير– ج٣ص١٦٥ ، لسان الميزان– ج٣ص٣٥٠.**

[٤] **المرجع– ج٣ص١٦٦، والتاريخ الأوسط– ج٢ص٥٥.**

[٥] **الكامل في ضعفاء الرجال– ج٣ص٤٤٧.**

قال الآجري: سألت أبا دَاوُد عَن خَالِد العَبْد فَقَالَ: "قَدَريٌّ ضعيف"[١].

قال الذهبي: قدري واهٍ تركوه، كذبه الدَّارَقُطْنِيّ، وقال ابن الجوزي: قال الدَّارَقُطْنِيّ: بصري، أكثر روايته عن الحسن، متروك[٢].

قال ابن حجر: تركه غير واحد من العلماء، ومنهم من كذبه ورماه بالوضع[٣].

وقال صاحب المعجم الصغير لرواة ابن جرير: خالد العبد البصري القدري، من السادسة فما فوقها، **قال عمرو بن علي:** " قدري، متروك الحديث جدا قد أجمعت عليه الأئمة[٤].

ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين فقال: رماه عمرو بن علي بالوضع وقال هو متروك الحديث [٥].

الخلاصة والترجيح: بالنظر إلى أقوال العلماء نجد أن ابن حبان، قال فيه يسرق الحديث ويدعي السماع من الحسن وهو لم يسمع منه وأكدت ذلك رواية البخاري، وابن أبي حاتم، وجمهور من ترجم له، وبذلك نستطيع القول بأنه "**منكر الحديث**".

٢. مُحَمد بْن الحسن بْن أَبِي الحسن بن زبالة المخزومي الحجازي[٦].

روى عن: مالك والدارودي روى عنه أبو خيثمة وأهل العراق، **روى عنه:** أحمد بن الخليل القومسي، وأحمد بن صالح ابن سعد بن عبد الرحمن الحنظلي[٧].

---

[١] سؤالات أبي عبيد الآجري- ص٢٤٤

[٢] موسوعة أقوال الدارقطني -ج١ص٢٣٩، المغني في الضعفاء- ج١ص٢٠٣، ميزان الاعتدال- ج١ص٦٣٣، الضعفاء والمتروكون- لابن الجوزي- ج١ص٨٠.

[٣] لسان الميزان- ج٣ص٣٥٠

[٤] المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري- ج١ص١٤٩

[٥] الضعفاء والمتروكون- ج١ص٢٤٧.

[٦] المجروحين -ج٢ص٥١٤

[٧] المرجع نفسه

قال ابن حبان: وقد فسر سبب السرقة فقال: كان ممن يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم سَمِعت مُحَمَّد بن الْمُنْذر قَالَ سَمِعت عَبَّاس بن مُحَمَّد قَالَ سَمِعت يحيى بن معِين: يَقُول ابن زبالة الْمَدِينِيّ لَيْسَ بِثِقَة يسرق الحَدِيث[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن عدي: سمعتُ ابن حماد يقول: قال السعدي مُحَمد بْن الحسن بْن زبالة لم يقنع الناس بحديثه، قال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال: يأتي عن المدنيين بالأشياء المعضلات فبطل الاحتجاج به[٢].

وقال أبو داود: كذاب، وقال أبو حاتم: واهي الحديث، وقال الدارقطني وغيره: منكر الحديث، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال البزار: منكر الحديث [٣].

قال يحيى بن معين: ابن زبالة كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون، كان يسرق الحديث[٤].

قال النسائي: حَدَّثَنَا أبو يعلى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمد بن الحسن المديني، حَدَّثَنَا مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائشة، عَن النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم قَال: فُتِحَتِ الْقُرَى بِالسَّيْفِ وَفُتِحَتِ المدينة بالقرآن"[٥].

وقال البيهقي عقب تخريجه للحديث: تفرد به محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي ولم يثبت؛ لضعف رواته"[٦].

---

[١] المرجع نفسه ج٢ص٥١٥

[٢] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٧ص٣٧٣، تاريخ بغداد -ج٤ص٢٠٠.

[٣] تهذيب الكمال- ج٢٥، ص٦١،٦٦ ، سير أعلام النبلاء- ج١٣ص١٦٣، الضعفاء والمتروكون- للدارقطني- ج٣ص١٣٠، الجرح والتعديل – ج٧ص٢٢٨، كشف الاستار – ٣٦٩.

[٤] تاريخ ابن معين-ج٣ص٢٢٩،٢٢٧ ، تهذيب التهذيب- ج٩ص١١٦

[٥] أخرجه أبو يعلى في مسنده- برقم(١٧٣) -ص١٥٧، الضعفاء والمتروكون-ص٩٢

[٦] الكاشف – ج٢ص١٦٢ ، والحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ج٢ص٥٣١ رقم(١٣٤٢) فصل في أسمائه " صلى الله عليه وسلم).

وقال الدارقطني تعقيبًا على هذا الحديث، وعلى قول ابن حبان بأنه يسرق الحديث: وهذا وضعه على مالك وقال الحاكم: روى عن مالك والدراوردي المعضلات، **وقال ابن عدي:** وأنكر ماروى: حديث هشام بن عروة " فتحت القرى بالسيف "[١] وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: كذابا المدينة: محمد بن الحسن بن زبالة، ووهب ابن وهب أبو البختري، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل على السراج[٢].

وقال ابن حجر:" كذبوه" وقال مسلم بن الحجاج: محمد بن زبالة غير ثقة. وقال الساجي: وضع حديثا على مالك، وقال الخليلي: روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف[٣].

الخلاصة والترجيح:

وبالنظر للآراء العلماء نستطيع القول بأن محمد بن الحسن بن زبالة "**منكر الحديث**".

الصورة السادسة: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث.

١.أَسِيد بْن زيد، أَبو مُحَمد، مَولَى صالح بْن علي، القُرَشِيّ، الكُوفيّ، شيخ من أهل الْكُوفَة حدث بِبَغْدَاد، روى عنه البخاري حديثا واحدا مقرونا بغيره، توفي قبل العشرين ومائتين، من العاشرة[٤].

روى عن: هشيم، وشريك، والليث، وابن المبارك، وجماعة آخرين.

وروى عنه: أبو كريب، وابن وارة، وإبراهيم الحربي وآخرون[٥].

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال ج٧ص٣٧٢، الضعفاء والمتروكون- للدارقطني ج٣ص١٣٠.

[٢] ميزان الاعتدال- ج٣ص٥١٤، تهذيب الكمال- ج٢٥ص٦٦

[٣] تهذيب التهذيب- ج١١٦، تقريب التهذيب- ص١٤٥،سير أعلام النبلاء- ج١٣ص١٦٣، الإرشاد في معرفة علماء الحديث-ج١ص٢٢٩.

[٤] فتح الباري- ج١ص٣٩١، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري – ج١ص٥٦.

[٥] تهذيب التهذيب- ج١ص٣٤٤، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد- ج٢ص٨٦٩

قال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث، وروى له حديثًا فقال: رَوَى عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَن ابن عُمَرَ قَالَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِبَالانِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بِتُسْتَرَ ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّطَوِيُّ ثَنَا أَسد بْنُ زَيْدٍ"[١].

ثم قال عقب روايته للحديث: هذا الحديث باطل لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع وإنما هو قتادة أن النبي (ص) فأسنده جرير بن حازم وهمام وروى هلال الرأي عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس كان لنعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل: أجمع العلماء في تضعيفه، ولم أقف على رأي للعلماء في توثيقه. قال ابن حجر:" لم أرَ لأحدٍ فيه توثيقًا"[٣].

فكذبه ابن معين، وقال: قد أتيته ببغداد في الحذائين فسمعته يحدث بأحاديث كذب، وفي رواية عنه: ذهبتُ إليه إلى الكرخ[٤]. ونزل في دار الحذَائين فأردت أن أقول له يا كذاب ولكن عقَب ابن حجر على تكذيب ابن معين له فقال: "أفرط ابن معين فكذبه"، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه"[٥].

وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة وكانوا يتكلمون فيه، وقال الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها وكان غير مرضي في الرواية، ونقل عن الدارقطني فقال: أخبرنا الأزهري أخبرنا أبو الحسن الدارقطني قال: أسيد بن زيد الجمال ضعيف الحديث[٦] وفي رواية أخرى عن الدارقطني قال: متروك.

---

[١] المجروحين- ج١ص١٨١، الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٨٦ برقم(٢١٦).

[٢] المرجع السابق.

[٣] فتح الباري- ج١ص٣٩١.

[٤] الكَرْخُ: سُوقٌ بِبَغْدَادَ بالخاء معجمةً، وليس من كلام العرب ، نبطية. لسان العرب- (فصل الكاف)- ج٣ص٤٨.

[٥] الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٨٥، تهذيب الكمال-ج٣ص٢٣٨، ميزان الاعتدال- ج١ص٢٥٧، الضعفاء والمتروكون -لابن الجوزي-ج١ص١٢٤، فتح الباري- ج١ص٣٩١.

[٦] الجرح والتعديل- ج٢ص٣١٨، تاريخ بغداد- ج٧ص٥١، الضعفاء والمتروكون- ج١ص٢٥٩.

وقال في موضع آخر: وأسيد بن زيد قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقال البزار عقب روايته: وأسيد ابن زيد قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها وإنما ذكرنا هذا الحديث لأنا لم نحفظه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد فذكرناه وبينا العلة فيه وقال الحاكم: أسيد بن زيد: متروك[١].

وقال الهيثمي في "المجمع": رواه البزار، وفيه أسيد بن زيد، وهو كذاب[٢].

الخلاصة والترجيح:

وبالنظر إلى آراء علماء الجرح والتعديل في أسيد بن زيد: هو من شيوخ البخاري وقد أخرج له حديثًا واحدًا في صحيحه مقرونًا، ولم يخرج له في الأصول، وابن حبان قال: أنه يسرق علي الثقات المناكير وذلك؛ لأنه تفرد بالرواية عن الثقات ولم يوجد لها متابع وهذا ما أكد عليه العلماء ولم يخالفوا ابن حبان فيه، **ومنهم البزار فقال:** قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها وإنما ذكرنا هذا الحديث لأنا لم نحفظه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد فذكرناه، ووصفه ابن معين بالكذب، وكذا الهيثمي، وتعقبه ابن حجر في ذلك فقال: أفرط ابن معين في ذلك (أي في وصفه بالكذب) وبذلك نستطيع القول بأنه **منكر الحديث**، ولا يتابع على أحاديثه، وقد حكم عليه ابن حبان بأنه يروي المناكير؛ وذلك لأنه ضعيف وتفرد وخالف الثقات.

٢.يونُس بن خباب مولى بني أَسد من أهل الْكُوفَة تحول إِلَى فَارس وسكنها كنيته أَبُو حَمْزَة،وَقد قيل أَبُو الجهم[٣].

روي عَن: الْمنْهَال بن عَمْرو وَطَاوُس، **وروى عَنهُ:** الثَّوْريّ وَحَمَّاد بن زيد والعراقيون[٤].

---

[١] موسوعة أقوال الدارقطني –ج١ص١٣٥، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح– ج١ص٤١٢، مسند البزار– ج١ص١٥٣، إكمال تهذيب الكمال–ج٢ص٢٢٠، المستدرك– ج٤ص٣٣٢.

[٢] مجمع الزوائد– ج١ص٩٥.

[٣] التاريخ الكبير– ج٨ص٤٠٤، التاريخ الإسلام– ج٣ص٧٥٩.

[٤] المجروحين – ج٣ص١٣٩.

قال ابن حبان: ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات فيرويها عنهم، **لا تحل الرواية عنه،** وكان رجل سوء غاليا في الرفض كان يزعم أن عثمان بن عفان قتل ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل الرواية عنه لأنه كان داعية إلى مذهبه[١]

أقوال علماء الجرح والتعديل: أجمع العلماء علي تضعيفه، فمنهم من كذبه، ومنهم من ضعفه؛ لغلوه في التشيع وسبه في الصحابة، ومنهم من ضعفه دون أن يذكر السبب.

أولًا: من العلماء من كذبه : قال الذهبي: **كذبه القطان،** وقال ابن الجوزي **قال يحيى بن سعيد:** كان كذابا قال: يونس بن خباب كذاب، قال السعدي: يونس بن خباب كذاب مفتر[٢].

ثانيًا: من العلماء من ضعفه؛ لتشيعه وسبه في الصحابة وسوء رأيه: قال عبد اللَّه بن أبي حنبل: سألت أبي عن يونس بن خباب فقال: كان خبيث الرأي، قال الساجي صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء، **وقال ابن معين:** رجل سوء ضعيف، ليس بشيء، ويونس بن خباب له غير ما ذكرت،وهو من الغالين في التشيع وكان يحمل على عثمان، **وقال في موضع آخر:** يونس بن خباب من الغالين في التشيع وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب، وقال الدارقطني: كان رجل سوء فيه شيعية مفرطة كان يسب عثمان، وقال الحاكم: تركه يحيى وعبد الرحمن وأحسنا في ذلك؛ لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروي عنه، وقال العقيلي: كان يغلو في الرفض، قال العجلي: كوفى أظنه قال شيعى خبيث، وقال الذهبي: رافضي جلد، ونقل عن مجاهد فقال: رافضي بغيض، وقال الآجري عن أبي داود يونس بن خباب شتام الصحابة[٣].

---

[١] **المرجع السابق.**

[٢] **ميزان الاعتدال- ج٤ص٤٨٠ ، المغني في الضعفاء- ج٢ص٧٦٦، تهذيب الكمال- ج٣٢ص٥٠٦.**

[٣] **تاريخ ابن معين- ج٢ص٢٠٧، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام- ج٣ص٥٠٦،الجامع لعلوم الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل-ج١٩ ص٥٧٥**

وعقب ابن شاهين فقال: قَالَ أَبُو حَفْص وَهَذَا الْكَلَام من يحيى فِي يُونُس أقرب عِنْدِي لِأَنَّهُ مِمَّن اشتهرت بدعته فِي السب للسلف وَلَا أحب توثيقه فِي حَدِيث رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَقد ذكر عَن يُونُس ابن خباب أَنه كَانَ يتَنَاوَل عُثْمَان رَضِي الله عَنهُ[١].

وقال ابن حجر: وقال الساجي صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء، قال أبو القاسم: وليس له بهذا الإسناد غير هذا الحديث[٢].

ثالثًا: من العلماء من ضعفه دون ذكر سبب التضعيف، قال البخاري: يونس بن خباب: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، مختلف فيه وقال مرة: ليس بثقة، وقال في موضع آخر إبراهيم بن مهاجر: ليس بالقوي في الحديث وكذلك يونس بن خباب، ووافقه ابن أبي حاتم مختلف فيه، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي فقال: مضطرب الحديث، ليس بالقوى، قال الهيثمي: وفيه يونس بن خباب وهو ضعيف خبيث [٣].

الخلاصة والترجيح:

وبذلك نجد العلماء أجمعوا على تضعيفه مع اختلاف درجة التضعيف، فمنهم من كذبه ومنهم من ضعفه؛ لسوء مذهبه، ومنهم من ضعفه دون أن سبب للتضعيف، **فنجد أن ابن حبان حكم عليه بقوله لا يحل الرواية عنه وعلل ذلك؛** لكونه شيعيًا يسب الصحابة، ولكونه تفرد بالرواية عن الثقات، ونجد أن جمهور العلماء وافق ابن حبان فيما ذهب إليه من آراء فطعن في عدالته فهو غير ثقة لا تحل الرواية عنه لاحتمال تطرق الكذب إلى حديثه، فهو " **متروك** "

الصورة السابعة: يسرق الحديث ويروي عن الثقات أشياء موضوعات.

١.مُحَمد بْن مُوسى بْن مِسكِين، أَبو غَزِيَّة، يعد فِي اهل الحجاز، وولي قضاء المدينة. مَاتَ سنة سبع وَمِائَتَيْنِ[٣].

---

[١] **المرجع السابق.**

[٢] **تهذيب التهذيب – ج١١ص٤٣٨، معجم الصحابة للبغوي- ج٣ص٧٤.**

[٢] **التاريخ الكبير- ج٨ص٤٠٤، الكاشف- ج٢ص٤٠٣، الضعفاء والمتروكون- للنسائي- ج١ص١٠٦، الجرح والتعديل- ج٩ص٢٣٨**

[٣] **المجروحين – ج٢ص٢٨٩**

رَوَى عَنْ: عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي الزّناد، وفليح بْن سليمان، ومالك بْن أنس، وغيرهم، وَروى عَنْهُ: يعقوب بْن محمد الزُّهْرِيّ، والنضر بْن سَلَمَةَ، وإبراهيم بْن المنذر الحزامي، والزُّبَير، وآخرون[١].

قال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها[٢]

روى عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِفْتَاحُ الصَّلاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ أَخْبَرَنَاهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ بِتِنِّيسَ قَالَ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو غَزِيَّةَ عَنْ فُلَيْحٍ **وَالنَّضْرُ بْنُ سَلَمَةَ أَيْضًا قَدْ تَبَرَّأْنَا مِنْ عُهْدَتِهِ**[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل: أجمع العلماء علي تضعيفه، **وتفرد الحاكم بتوثيقه**[٤] **فقال** الهيثمي: ضعفه الجمهور[٥].

قال ابن حجر، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن عَدِي: روى أشياء أنكرت عليه. قال البخاري: عنده مناكير، واتهمه الدارقطني بالوضع فوافق ابن حبان، ونقل عنه ابن حجر: قال الدارقطني متروك[٦].

وقال أبو حاتم: ضعيف، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٧].

---

(١) التاريخ الكبير- ج١ص٢٣٨

(٢) المجروحين- ج٢ص٢٩٠

(٣) المرجع السابق.

(٤) رجال الحاكم في المستدرك -ج٢ص٢٩٩

(٥) مجمع الزوائد-ج٩ص١٥٠

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال- ج٤ص١١١، المغني في الضعفاء- ج٢ص٦٤٢، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله- ج٢ص٦٣٠، لسان الميزان – ج٥ص٣٩٨.

(٧) الجرح والتعديل- ج٨ص٨٣، الضعفاء والمتروكون- ج٣ص١٠٣.

أما عن حكم العلماء علي حديثه، فنجد العلماء ردوا حديثه ولم يقبلوه وأجمعوا علي تفرده وضعفه.

قال الطبراني: لا يروى عن الزبير إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو غزية[١].

وَلما أخرج الْبَيْهَقِيّ الحديث فِي "سنَنه" قَالَ: أَبُو غزيَّة لَيْسَ بِالْقَوِيّ[٢].

وعقب ابن القطان على الدارقطني في تضعيفه لمحمد بن موسي فقال: وإعلاله الحَدِيث بِأبي غزيَّة صَحِيح[٣].

وقال ابن الملقن بعد ذكره لحديثه: قَالَ ابْن صاعد: هَذَا حَدِيث غَرِيب مَا سمعناه إِلَّا مِنْهُ (أي أبو غزية).

وقَالَ الْعقيلِيّ – بعد أَن أخرجه فِي "تَارِيخ الضُّعَفَاء" من طَرِيقه: لَا يُتَابع عَلَيْهِ إِلَّا من طَرِيق فِيهَا ضعف[٤].

الخلاصة والترجيح:

وبالنظر لآراء العلماء نجد أن منهم حكم على محمد بن مسكين بأنه منكر، ومنهم من قال بأنه متروك، ومنهم من قال بأنه منكر وله غرائب من الأحاديث لم يحدث بها غيره، ومنهم من أطلق عليه لفظ منكر لأنه أضاف إلى السند "مالك" وهو لم يحدث عنه.

فالراجح في حكمه أنه **منكر الحديث**، وحديثه لا يتابعه أحد عليه.

---

(١) **المعجم الصغير – ج١ص١١١.**

(٢) **السنن الكبرى للبيهقي – ج٥ص٤٩.**

(٣) **الوهم والايهام ج٣ص١٤١**

(٤) **البدر المنير –ج٦ص١٣٠**

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

في ختام هذا البحث أقيد أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

أولًا: النتائج: بعد هذه الدراسة التطبيقية للرواة الذين قال فيهم الإمام ابن حبان" يسرق الحديث". ظهر لي في مدلوله: توصلت لتعريف دقيق للمحدثين لمفهوم السرقة، وبذلك التعريف ثم بيان **العلاقة بين مفهوم السرقة والمفاهيم الآتية:** التدليس، القلب، والوضع، فالمدلس لا يصرح بما يقتضي الاتصال،ولكن سارق الحديث قد يصرح بالحديث، وقد تشترك السرقة مع الوضع في أن السرقة قد تكون وضع في السند، وقد يكون في السند والمتن، كوضع إسحاق بن إدريس، ومع ذلك اتهموا بالسرقة.

ثانيًا: الاتهام بسرقة الحديث تطعن في الراوي والرواية مما جعل ابن حبان وغيره يرد الرواية ولا يحتج بها.

ثالثًا: سرقة الحديث لها صور متعددة عند ابن حبان، ومن خلال البحث وجدت ابن حبان قسم السرقة إلى سبعة صور، وهذه الصور هي التي كانت السبب في اتهام ابن حبان للراوي بالسرقة، وقد تفرد ابن حبان ببعض الصور لم أجد من العلماء من ذكرها؛ لذلك اعتمدت على الصور التي ذكرها العلماء، وقرنها بالسرقة.

رابعًا: نجد الإمام ابن حبان استخدم مصطلحات عقب اتهامه للراوي بالسرقة، فمرة يقول: "لايجوز الاحتجاج به"، ومرة أخرى يقول:" لا يحل الاحتجاج به" وكلا المصطلحين يدل على عدم الاحتجاج بأحاديث الراوي.

وكانت نتيجة دراسة أقوال ابن حبان، والنقاد في الرواة الذين أطلقوا عليهم مصطلح "يسرق الحديث": وخلاصة الدراسة والترجيح، وفق الجدول الآتي:

م	اسم الراوي	صورة السرقة عند ابن حبان	نتيجة الدراسة والحكم على الراوي
١	**حماد بن الوليد**	يسرق الحديث ويلزق بالثقات	**متروك**
٢	**همام بن مسلم**	يسرق الحديث ويلزق بالثقات	**متروك**
٣	**عبد الحميد بن بحر**	يسرق الحديث ويلزق بالثقات	**كذاب**
٤	**إسماعيل بن داود**	يسرق الحديث، ويقلب إسناد متن لمتن آخر	**منكر الحديث**
٥	**بركة بن محمد الأنصاري**	يسرق الحديث، ويقلب إسناد متن لمتن آخر	**متهم بالكذب**
٦	**جعفر بن عبد الواحد**	يسرق الحديث، ويقلب إسناد متن لمتن آخر	**منكر الحديث**
٧	**صالح بن أحمد بن أبي مقاتل**	يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد	**كذاب**
٨	**عمار بن مطر الرهاوي**	يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد	**متروك**
٩	**إسحاق بن إدريس**	يسرق الحديث بإضافة راوٍ في الإسناد	**كذاب.**
١٠	**خالد بن عبد الرحمن العبد**	يحدث من كتب الناس من غير سماع	**منكر الحديث**
١١	**محمد بن الحسن بن أبي زبالة**	يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد	**منكر الحديث**
١٢	**أسيد بن زيد**	يروي عن الثقات المناكير	**منكر الحديث**
١٣	**يونس بن خباب**	يروي عن الثقات المناكير	**متروك**
١٤	**محمد بن موسي بن مسكين**	يسرق الحديث ويروي عن الثقات أشياء موضوعات.	**منكر الحديث**

تبين من النتيجة السابقة:

-غالبية الرواة الذين وصفهم ابن حبان بقوله" **يسرق الحديث**" كانت نتيجة حكم العلماء عليهم ما بين " كذابين وضاعين للحديث " ومابين "مطَرحين متروكين، حسب نتيجة دراسة أقوال النقاد فيهم.

-بناء على ماسبق فإن مصطلح " **يسرق الحديث**" هو وصف للرواة الذين وصلوا لحد الترك وعدم الاحتجاج، ويعتبر الإمام ابن حبان من الأئمة المعتدلين في الجرح، فنجد كثيرًا من النقاد المتأخرين يستشهد بقوله، وينقل عنه آرائه في الرواة.

-كذلك نجد بناءًا على ماتقدم من نتائج أن جميع من حكم عليهم ابن حبان" يسرق الحديث " وإن كانوا في صورة واحدة كما تقدم في البحث إلا أن عبارات الجرح قد تكون مختلفة فمنهم من قالوا فيه كذاب، ومنهم من قالوا فيه منكر أو متروك.

- **مصطلح "يسرق الحديث "عند ابن حبان، يقابله في كتب علماء الحديث:** يروي عن الثقات مالم يسمع منهم، يروي الموضوعات، شيخ يروى الأعاجيب، كان يكذب، فاحش الغلط، يحدث عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، يغرب ويخطئ، شيخ يحدث عن التوهم والنسيان، يقلب الأسانيد، يقلب الأخبار يسرق الحديث ويلزقه بالثقات.

وفي الختـــام: فهذا غاية جهدي، ومبلغ فهمي، فما كان في هذه الأسطر من صواب وحق فمن الله وحده، وهو الذي تفضل ومنَ به، وما كان من خطأ أو وهم فمن تقصيري وقصوري، ودين الله وأحكامه وشرعه بريئة منه.

رزقنا الله العلم النافع، والعمل الصالح، وجعلنا من أنصار دينه، والدعاة إلى سبيله على بصيرة، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

والتوصيات:

١. العناية بألفاظ الجرح والتعديل، وإفرادها بأبحاث مستقلة للوصول إلى حكم معتدل فيها من خلال استقراء تام، مما يعين الباحثين على الوصول لأحكام عادلة في أبحاثهم؛ للعمل بالنصوص الشرعية.

٢. العناية بمنهج كل إمام ومعرفة حاله في النقد حتى يستطيع الباحث فهم مراده، ويعينه على الترجيح بين الأقوال.

قائمة المصادر والمراجع:

١- الأنساب عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، أبوسعد (ت٥٦٢ هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمين اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

٢- الأعلام- لخير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(ت: ١٣٩٦ هـ)- الناشر: دار العلم للملايين-الطبعة: الخامسة عشرة - مايو ٢٠٠٢ م

٣- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات أبي معاذ طارق بن عوض الله محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، توزيع: دار زمزم – الرياض،الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٨م

٤- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت د.ت

٥- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) الناشر: دار الفكر،عام النشر: ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦م.

٦- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)،المحقق: مصطفى أبو الغيط وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، إبراهيم ابن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ (ت:١١٢٠هـ)،المحقق: سيف الدين الكاتب، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت.

٨- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق، الحسين آيت سعيد، الناشر، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٩- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت- ٧٤٨هـ)-المحقق، الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي-الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٠- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م

١١- تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)

١٢- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن-طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)،المحقق، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي: بيروت،الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م

١٤- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت- ٥٧١هـ).

١٥-تحرير علوم الحديث،عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

١٦-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي-لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)-حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي-الناشر: دارطيبة- د.ت.

١٧- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

١٨- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: خليل بن محمد العربي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٩- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: خليل بن محمد العربي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٢٠- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب،الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

٢١- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)،المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ

٢٢-تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)

٢٣-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٢٤-الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث،أبو عبد الله أحمد بن حنبل، إبراهيم النحاس،الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية،الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٢٥- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)،الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت،الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٢٦- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)،المحقق: مصطفى عبد القادر عطا،الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل-لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت: ١٣٠٤هـ) -الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٨-سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)،دار النشر: دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.

٢٩-سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٠-سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل،أبو داود سليمان بن الأشعث ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)،المحقق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،الطبعةالأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣١-سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)-المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

٣٢-شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر» الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي،،الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

٣٣-الشرح المختصر لنخبة الفكر، للإمام المحدث الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني

الضعفاء والمتروكون،جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٤-عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق ابن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت: ٣٦٤هـ)، المحقق: كوثر البرني،الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.

٣٥-فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي-لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)-المحقق: علي حسين علي.د.ت

٣٦-القاموس المحيط للفيروز آبادي،ط مؤسسة الرسالة- (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).

٣٧-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٣٨-الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض،شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة،الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٣٩-كتاب التعريفات،علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

٤٠-الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)،المحقق: صبحي السامرائي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧-١٩٨٧م.

٤١-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)،المحقق: بكري حياني صفوة السقا الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٤٢-لسان العرب،محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى(ت: ٧١١هـ)،الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٤٣-لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،المحقق: دائرة المعرف النظامية، الهند-الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان- الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٤٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين-محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)-المحقق: محمود إبراهيم زايد-الناشر: دارالوعي – حلب الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ

٤٥- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ-لِلحَافِظِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرِ الهَيْثَمِي-ت سنة ٨٠٧ هـ-حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ حسين سليم أسد الدّارانيدَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ-دمشق- بيروت.

٤٦.المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)،المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٧-مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب،جمعه: أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي،قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر،الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ٢٠٠٩)

٤٨- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه-أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ابن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي(ت: ٨٤٠هـ)-المحقق: محمد المنتقى الكشناوي-الناشر: دار العربية - بيروت-الطبعة: الثانية،١٤٠٣ هـ

٤٩-معجم البلدان-شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري الناشر: الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة.

٥٠-المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)،المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٥١-منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث،بشير علي عمر،الناش: وقف السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

٥٢-منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر-الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية- الطبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

٥٣-موسوعة أقوال أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ في رجال الحديث وعلله، محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل،الطبعة: الأولى،الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان،سنة النشر: ٢٠٠١ م

٥٤-الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)،ضبط وتقديم تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان،الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٥٥-الموقظة في علم مصطلح الحديث،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)،الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب،الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ

٥٦-ميزان الاعتدال في نقد الرجال-شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)-تحقيق: علي محمد البجاوي-الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان-الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

٥٧-النكت على مقدمة ابن الصلاح أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)،المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج،الناشر: أضواء السلف الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

٥٨-اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر،زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)،المحقق: المرتضي الزين أحمد،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض،الطبعة الأولى، ١٩٩٩م